مجلس الأمة

62

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثاني والستون - أكتوبر 2014

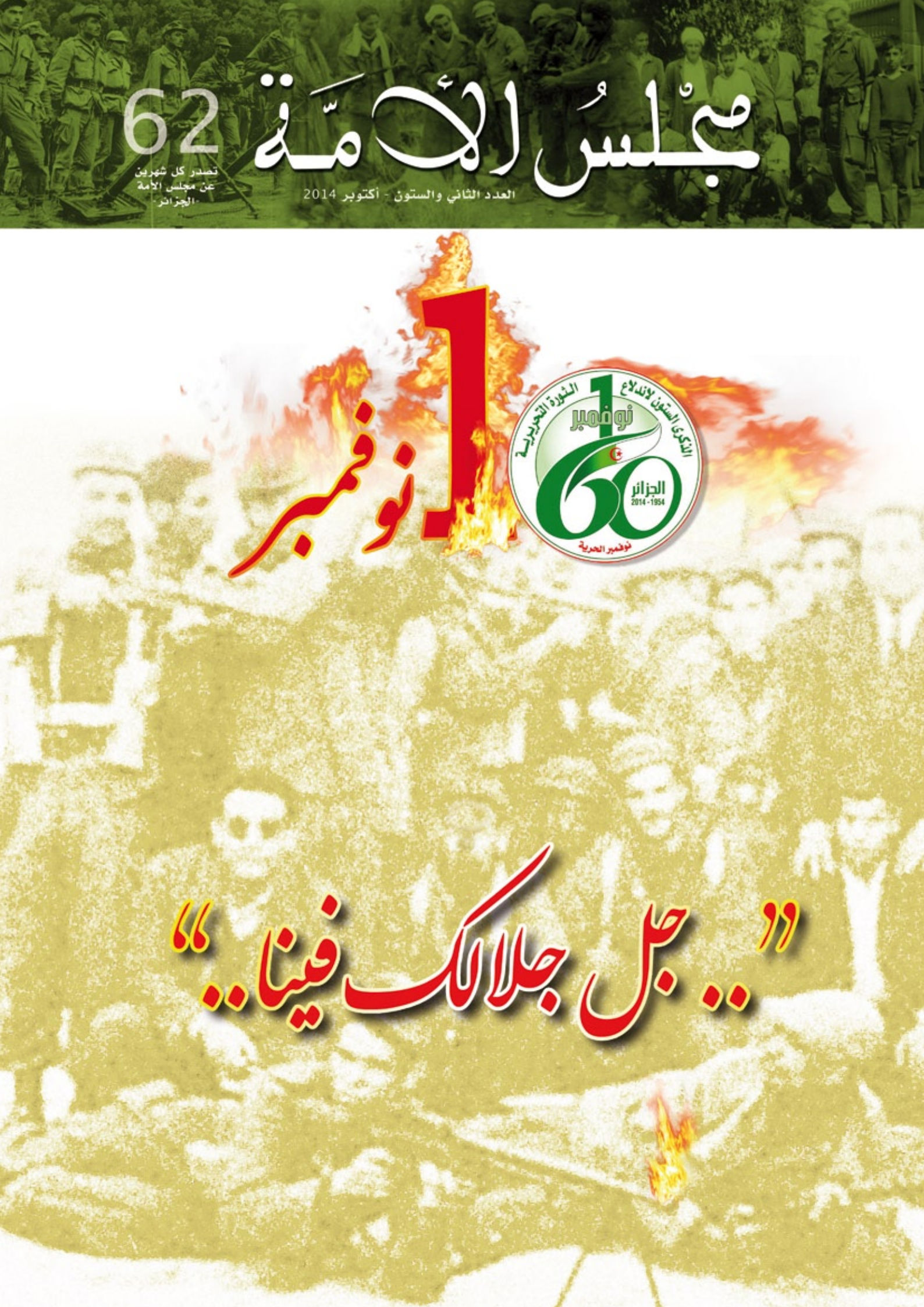

"جل جلالك فينا.."

نصوص في الدورة الحالية

> **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01 - 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 03 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.**

> **مشروع قانون يتعلق بعصرنة العدالة.**

> **مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر 66 - 156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات.**

> **مشروع قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الالكتروني والتصديق الإلكتروني.**

> **مشروع القانون المتعلق بحماية الطفل.**

> **مشروع قانون يتضمن إنشاء صندوق النفقة.**

> **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم11 - 83 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية**

> **مشروع قانون يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب.**

> **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 98 - 06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 جوان سنة 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني**

> **مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 05 - 06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 32 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.**

> **مشروع قانون يتعلق بالتعاضدية الاجتماعية.**

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورفيوي
غيبوب آمال

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيرود يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

الفهـــرس

المنبع .. والمرجع
04

الرسالة النابضة بشرف الحياة أبداً
06

افتتاح دورة الخريف 2014
قانون المالية يترجم (ماليا) مخطط عمل الحكومة
08

تجديد هياكل مجلس الأمة
12

اختتام دورة الربيع لسنة 2014
مخطط عمل الحكومة ..ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية
14

جلســات

القانون المتعلق بالتمهين
إعفاء الأشخاص المعاقين جسديا من شرط السن
19

القانون المتعلق بالموارد البيولوجية
أحكام وتدابير تشريعية جديـــدة لحماية الموارد البيولوجية
20

قانون الخدمة المدنية
تدابير تحفيزية للإقبال على الخدمة الوطنية
22

قانون الحالة المدنية
خطوة هامة في مسار إصلاح الإدارة الجزائرية
23

الأسئلة الشفوية؟

- **تحيين القائمة الطبية وتسعيرة التعويض للتكفل الجيد للمؤمن لهم وذويهم** — 26
- **معايير موضوعية وراء نقل الحجاج عبر مطارات محددة خلال موسم الحج** — 28
- **إحياء السياحة الحموية وعصرنتها** — 30
- **الحفاظ على العقار الفلاحي..من أولويات الحكومة** — 31
- **تنويع مصادر المياه في ولاية بشار للقضاء على مشكل الجفاف** — 32

استقبالات
33

وفـود
تطوير العلاقات البرلمانية والدفع بالعـلاقات التجارية والاقتصادية
35

متابعات
37

التحضير لمشروع قانون حول تكريس حقوق المرأة العربية

النشاط الخارجي
38

المـــدار البرلمانـي
39

المنبع .. والمرجع

قد سناك يا نوفمبر .. كيف ولا وأنت نوفمبر، الشعلة الوطنية الإيمانية المبدئية المتوهجة المتألقة الساطعة **الصافية المنبع**، التي انبثقت فجرا مضيئاً متطلعاً مشرئبا شامخاً أضاء للشعب الجزائري المقاوم المكافح المجاهد الطريق إلى هذه **الستينية** .. وسيسير على ضيائه إلى المائوية وإلى أبد الآبدين.

قد سناك يا نوفمبر وليداً .. ونقدسك في الستينة .. والمائوية .. وأبداً

لم يكن مطلعك لولا تلك الشعلة التي توهجت بكبرياء .. واستمرت بعناد .. وتحدت وصمدت إلا يوماً كسائر الأيام في عداد السنوات..

واتخذناك – وأنت الجدير- مبعثاً لفخرنا ومناط عزنا ..

استلهمنا منك الخطب.. والأشعار..

أثريت موروث السينما والمسرح،

وارتوى من معانيك في أناشيدهم **أطفالنا**..

وزخِرت بك الزخرفات والمنمنمات والفسيفساء ..

و...أفضَت من بطولاتك على المتاحف والمعارض والإحتفائيات..

و...تعود في كل سنة.. تبهرنا في تجددك .. فلا أنت تتكرر.. ولا أنت هذا العام كما العام الماضي.. نوفمبر بزخمه أجلّ من النمطية وفوق الرتابة .. وأعز من أن تحتويه المناسباتية الباهتة الباردة.

في ستينية نوفمبر بجلاله (هذا العام 2014).. لا وهن ولا خور، بل وفاء للشهداء الذين أودعوا روحه في الجزائر بما أبدعوا من تضحيات..

وما ابتكروا من تألق وسمو فلا عصمة للجزائريات والجزائريين إلا بنوفمبر ..

يسيرون إلى الأمام على مبادئه ورسالته ..

ويبنون أحلامهم وإنجازاتهم على نهجه ..

فنوفمبر في الجزائر ليس مجرد واحد من أشهر السنة وقد ألبسه الشعب الجزائري

من المهج **عمقه في التَّاريخ**

وأنزله في المشاعر بما يليق بمكانة شهدائنا ومجاهدينا.. وأمهاتنا من أرامل الشهداء .. وأخواتنا وإخواننا من

بنات وأبناء الشهداء **ورفعتهم ومهابتهم.**

فهل أجزيناك في هذه **الستينية** مالك علينا ! ؟

المنبع .. والمرجع

إن ذكرى نوفمبر المجيد، ستظل فرصة متجددة لتقييم مسيرة البلاد، يقف عندها بنات وأبناء الجزائر للترحم على أرواح الشهداء الأبرار، والتأمل في مرحلة من التاريخ، كانت الجزائر تعيش فيها منعطفاً حاسماً، تجاوزت أصداؤه وتأثيراته حدود الوطن.. وتغيرت به المسلمات والأوهام المتغلغلة في عقيدة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي.. تغيرت أوهام الاستعمار بفعل (الراديكالية) الثورية الحادة التي حملها جيل نوفمبر سلاحا تصدى به لجنون القمع والاستبداد وسياسة الأرض المحروقة التي اعتمدها الاستعماريون المفزوعون من سقوط « الفردوس المفقود» من أيديهم.

إن هذه الذكرى وإن كانت محطة أثيرة للتأمل فإنها لحظة قوية للمساءلة .. مساءلة كل مواطنة ومواطن لنفسه وهو (هي) يستحضر أو تستحضر وقائع ومشاهد من تلك الملحمة الشعبية البطولية .. وهذه اللحظة عندما نعيشه بصدق مع أنفسنا هي التي تدفع بنا إلى الوصول بالجزائر إلى صورة البلد الذي أودعه

الشهداء **أمانة في الأعناق.**

التحـــــرير

الرسالة النابضة بشرف الحياة أبداً

أعدت وزارة المجاهدين برنامجا للاحتفالات المخلدة لذكرى الـ 60 لعيد الثورة المجيدة أول نوفمبر 54 تحت شعار "نوفمبر الحرية" ، وتضمن هذا البرنامج إلى جانب الافتتاح الرسمي ليلة نوفمبر 2014 تحت عنوان "ملحمة الجزائر الكبرى" استعراض شعبي فلكلوري يجوب وسط مدينة الجزائر. كما سيتم تنظيم عدة ملتقيات وندوات يؤطرها مؤرخون وباحثون وشخصيات من داخل الوطن وخارجه .

كما أنجزت وزارة المجاهدين أعمالا سمعية بصرية منها أفلام مطولة للقادة كريم بلقاسم، العقيد لطفي، والعربي بن مهيدي. وكذا معرضا للصور التاريخية الثابتة وأخرى متنقلة تتناول كفاح الشعب الجزائري.

وفي إطار الطبع والنشر ستقوم الوزارة بإنجاز 150 إصدارا جديدا يتنوع مابين الطبع وإعادة النشر والترجمة للدراسات والأبحاث التاريخية من سنة 1830-1962 الموجه للمتمدرسين، إلى جانب توزيع 1.5 مليون نسخة من النشيد الوطني ومن بيان أول نوفمبر وكذا راية العلم الوطني.

كما أنشأت الوزارة جوائز بالمناسبة منها جائزة أبناء نوفمبر 2014 ومسابقة الذكرى الستين . .

1,5 مليون نسخة من بيان أول نوفمبر

«أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة ـ نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأَسْبَابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين.

إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، و هكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص و السمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب و الحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1 ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ـ تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1 ـ تدويل القضية الجزائرية

2 ـ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم ، و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 - فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 - تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.»

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية.

قانون المالية يترجم (ماليا) مخطط عمل الحكومة

سيناقش أعضاء مجلس الأمة قريبا قانون المالية لسنة 2015 .. وقد أولى رئيس مجلس الأمة هذه المحطة في حياة البرلمان أهمية خاصة مشيرا في كلمة إفتتاح الدورة إلى أن هذا القانون «..يعالج الوضعية الإقتصادية والمالية ويمهد الطريق للمخطط الخماسي، الذي يترجم (ماليا) الأهداف الطموحة، التي يتضمنها برنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل هيئتنا..»

دورة ثرية تشريعيا

خلافًا لدورة الربيع السابقة التي كان الجانب السياسي غالبًا فيها ، فإن دورة الخريف الحالية مرشحة لأن تكون ثرية في فحواها التشريعي وكثيفة في أداءاتها البرلمانية . . .

. . . وهكذا ، وكما تبينه المعطيات المتوفرة حتى الآن يمكن القول أن هناك قرابة العشرين نص تشريعي قد تقترح على هيئتنا . . .

مشاريع القوانين المبرمجة، من المتوقع لها أن تعالج مواضيع عديدة ومتنوعة، تتعلق بقطاعات : المالية، العدالة، العمل والضمان الاجتماعي، النقل، التجارة، الصيد البحري والثقافة، إلخ . . .

وهكذا ، وكما تكرسه التقاليد المرعية ضمن مؤسستنا ، بل أقول في جل برلمانات العالم، فإن الدورة الخريفية ستتولى بالدراسة وتحديد الموقف: من قانون المالية العادي لسنة 2015 وهو القانون الذي يتولى عادة معالجة الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة بالنسبة للسنة القادمة، وفي هذه المرة تحديدًا سيمهد القانون المذكور الطريق أمام الانطلاقة الحقيقية للمخطط الخماسي الذي يترجم ماليًا الأهداف الطموحة التي تضمنها برنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل السيد الوزير الأول المصادق عليه من قبل هيئتنا .

سوف يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة تأكيدًا ليرسم الخطوط العريضة لخطة تسيير البلاد بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية خلال السنة المقبلة كونه سيأتي بأحكام من شأنها أن تُدعّم النمو وتُشجع فرص الاستثمار وتقوي الإنتاج الوطني وتدعم مشاريع البنية التحتية المبرمجة وتقلص معدلات البطالة . . .

تدابير جديدة لتحسين مستوى المعيشة

كما يُنتظر من قانون المالية لسنة 2015 أن يضع تدابير جديدة من شأنها أن تحسّن من مستوى معيشة المواطن وتساهم في الرفع من قدرته الشرائية .

لهذه الاعتبارات ولغيرها ، فإن عرض قانون المالية أمام البرلمان هذه السنة من شأنه أن يرشح نقاش الدورة ضمن الهيئة لأن يكون حيًا . . . وحوار أعضائه مع الحكومة مفيدًا وفيه سوف يسعى كل طرف إلى الدفاع عن وجهة نظره وتبرير موقفه من مختلف القضايا المطروحة فيه . . .

الهيئة التنفيذية ستعمل على توضيح موقفها وتقديم المبررات التي أدت بها إلى اعتماد خياراتها .

وأعضاء البرلمان سيسعون من جهتهم إلى التعبير عن وجهات نظرهم وينقلون حقيقة الأوضاع كما يلمسونها من خلال معايشتهم للواقع اليومي الذي يحيونه ويحياه المواطن . . .

إلى جانب قانون المالية لسنة 2015 ، ستعرض الحكومة على البرلمان مشروع قانون ضبط الميزانية لسنة 2012 ، وهو القانون الذي سيكون (وفقا لمضمون المادة 160 من الدستور) وثيقة تترجم واحدًا من أهم قواعد العمل البرلماني في مجال الرقابة البرلمانية البَعْدِيَة على عمل الحكومة .

علاوة عن هذين النصين، سوف يتعزز قطاع المالية بقانون يتعلق بقطاع الجمارك . وهو قانون من شأنه إدخال تعديلات على القانون الساري المفعول ويدخل المرونة المطلوبة على قطاع التجارة العابرة للحدود ويُعطي من ثم مزيدًا من النجاعة على أساليب محاربة الجريمة الجمركية .

مشروع قانون إنشاء صندوق النفقة الخاص بالمطلقات الحاضنات للأطفال القصر ، الذي كان السيد رئيس الجمهورية قد وعد به بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة سيبرمج هو الآخر في هذه الدورة . . .

ومثلما جاء قانون إنشاء صندوق النفقة لحماية القصر وتوفير ظروف العيش الكريم لهم، فإن القانون المتعلق بحماية الطفل سيكون تأكيدًا إطارًا قانونيًا آخر من شأنه أن يسدّ فراغًا تشريعيًا قائمًا في مجال حماية الطفولة، ويضع هذه الشريحة الاجتماعية في منأى من الأخطار المعنوية والجسدية التي تهددها ، خاصة مع تنامي ظاهرة الاختطاف واستغلال الأطفال، وحمايتهم من التسول . .

أما مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات فسيأتي للتصدي لكل أشكال تعنيف المرأة وللتهديدات والضغوطات التي تمارس عليها، خاصة في بيت الزوجية، وكذا حمايتها من أي تحرش يمكن أن تتعرض له.

ودائما في إطار التصدي للجريمة، سيمكّن (مشروع القانون المتعلق بمكافحة التهريب) أعضاء مجلس الأمة من تحديد الموقف من موضوع ظاهرة التهريب الذي أصبح يتزايد خطره بشكل كبير بحيث راح يستنزف نسبة عالية من مقدرات وموارد خزينتنا العامة، ناهيك عمّا تلحقه المخدرات الوافدة من الخارج من مضار وما تشكله من مخاطر حقيقية على مجتمعنا وشبابنا وسلامتهم البدنية...

عصرنة العدالة خطوة عاكسة للإصلاحات في بلادنا

وبشأن الموضوع المتعلق بعصرنة العدالة فإن جدول أعمال الدورة سوف يولي الموضوع عناية خاصة كونه يعالج مشروع قانون يرمي إلى تمكين الوزارة من اعتماد طرق عمل حديثة في التسيير القضائي والإداري من شأنه أن يدخل المرونة والنجاعة في إجراءات التقاضي وفي تقليص آجال الفصل في الملفات المطروحة أمام المحاكم...

ويندرج في سياق هذا التحديث، مشروع القانون المتعلق بالتصديق والتوقيع الإلكتروني الذي يهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في تطوير الأداء الإداري وتحسين مناخ الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وإلى حماية التبادلات والتعاملات التجارية على الشبكة الرقمية من أي مخاطر.

أثناء هذه الدورة ستعزز الترسانة القانونية الخاصة بقطاع العدالة بقانون جديد سيتولى تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، الذي يأتي بدوره لتقنين مجالات عمل المهَن المساعدة للعدالة، كالمحامي، الموثق، والمحضر القضائي، إلخ... وسيتكفل هذا القانون بالانشغالات المهنية لهذه الشريحة الخاصة من مساعدي العدالة ويسد من ثم الثغرات القانونية التي تكتنف ممارسة المهنة في العديد من الأوجه...

أما عن مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية فسوف يأتي بتعديلات قانونية جديدة من شأنها تمكين المواطنين الذين يعملون أو يدرسون خارج الوطن وكذا نوابنا الممثلين للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من الاستفادة من التغطية التأمينية، تمامًا كما هو الأمر بالنسبة للمواطنين القاطنين داخل الوطن...

فيما يخص التعاضديات الاجتماعية فسوف يكون القانون الخاص بها إطارًا قانونيًا جديدًا يساعدها من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التأمين.

أما مشروع النص المعدل والمتمم للقانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني فسيأتي لسد الثغرات القانونية الموجودة ويجعل القطاع يتدارك النقائص المسجلة ويساهم في مواكبة التغيرات القانونية... التي يعرفها الطيران المدني عبر العالم.

بخصوص مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب فمن شأنه أن يضع الأطر القانونية التي تمكن الحكومة من اتخاذ الإجراءات الملائمة لتوفير الكتاب وإيصاله للقارئ والرفع من مستوى المقروئية لدى المواطن، خاصة بعد تنامي انتشار التكنولوجيات الافتراضية.

قطاع الصيد البحري من جانبه سيحظى بمشروع قانون متعلق بتربية المائيات أين سيتم بموجبه إدخال تدابير جديدة في مجال تربية المائيات، وحماية ثروتنا البحرية واستغلالها بشكل عقلاني من خلال اعتماد التكوين المتخصص، لتنمية وتطوير هذا النشاط.

وفي ميدان التجارة، فإن التدابير المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية وبحماية اقتصادنا الوطني، التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بالقواعد العامة المطبّقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، فإنها تندرج في إطار مطابقة منظومتنا التشريعية مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

ديبلوماسية برلمانية ذات نفس

خلال الدورة سيواصل مجلس الأمة نشاطه الرقابي العادي سواء من خلال تنظيم جلسات طرح الأسئلة الشفوية، أو

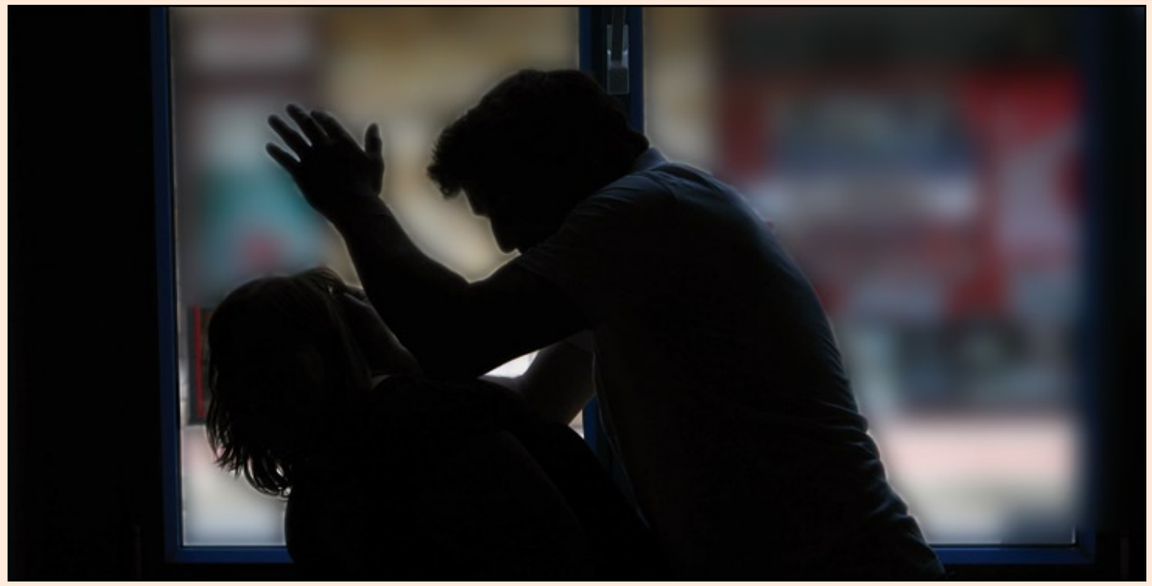

من خلال جلسات الاستماع التي تنظمها لجانه المختلفة حول القضايا التي تشغل بال الرأي العام الوطني.

وسيواصل المجلس جهوده، مع المجلس الشعبي الوطني والهيئات الوطنية الأخرى ذات الصلة في إطار الدبلوماسية البرلمانية، في المشاركة في مختلف التجمعات البرلمانية الدولية والجهوية لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها من مختلف قضايا الساعة...

والأجندة مفتوحة..

لقد سَعَيْتُ إلى استعراض عناوين ومجالات عمل الدورة التي سيبقى جدول أعمالها مفتوحًا كما أسلفت الذكر لتسجيل مشاريع قوانين أخرى قد تقتضي المصلحة إدراجها...

وإنْ كنتُ قد أتيت بتعداد العناوين والمجالات التي تتكفل بها مشاريع النصوص المذكورة فلكي أبيّن بأن الدورة ستكون تأكيدًا هامة وعلى كافة الأصعدة...

العنف ظاهرة مقلقة.. ولابد من وسائل الردع

الدخول السياسي والاجتماعي الذي تستعد البلاد لاستقباله هذه الأيام سيكون دخولا عاديًا وإن بدى ظاهريًا على غير ذلك.

فالإجراءات المتخذة أو ستتخذ من قبل الحكومة سواء في مجال توزيع السكن أو في توفير الشروط الضرورية للدخول الدراسي... أو من خلال مراجعة المادة 87 مكرر، ناهيك عن الشروع في المشاريع الطموحة والواعدة المبرمجة، تعد كلها عوامل وإجراءات تجد ترحابًا واضحًا لدى الشرائح الاجتماعية الواسعة... وهي من ثم ستكون عوامل مهدئة من شأنها أن توفر المناخ المساعد لدخول اجتماعي نأمل له أن يكون عاديًا... لكن هذا التوقع لا يعني أن كافة المشاكل المطروحة في الساحة قد ذللت وأن كافة المطالب الاجتماعية المرفوعة قد تم التجاوب معها...

فوتيرة التنمية التي تعرفها البلاد في مختلف المجالات وتفاوتها من قطاع لآخر... تولد في بعض الأحيان اختلالات تستوجب العلاج وتتطلب (في بعض المرات) الوقت الكاف لتحقيق التناغم المطلوب ضمن المجتمع...

لهذا فمن الطبيعي أن تواجه بعض القطاعات مشاكل تتطلب الدراسة والحوار والتفاهم بين المعنيين...

إلا أن ثقتنا تبقى كبيرة بالمستقبل خاصة وأن الشركاء الاجتماعيين من نقابات وحركة جمعوية وحكومة ما فتئوا يعبرون عن استعدادهم وحسن نيتهم لمعالجة هذه المشاكل عبر الحوار. وإننا لذلك نبقى غير متخوفين...

هُناك موضوع بودي، أخواتي إخواني، ألاّ أنهي كلامي دون أن أتعرض له، ألا وهو ظاهرة العنف وتزايد حجمه وتنوع أشكاله عبر كافة أنحاء الوطن خلال الفترة الأخيرة بحيث أصبح يشمل أحياء مدننا وملاعبنا الرياضية خاصة...

إنها ظاهرة مقلقة حقًا... لا يمكننا أن نتجاهل مضارها وتأثيرها على انسجام مجتمعنا...

إننا إذ نتأسف لاستفحال هذه الظاهرة فإننا ندعو كافة مكونات مجتمعنا التجند لمحاربتها، ونطالب الجهات المعنية قانونًا باتخاذ كافة الإجراءات الردعية المناسبة لمعاقبة محركيها والمشاركين فيها...

لقد تجاوزت هذه المظاهر الحدود وأصبحت تعطي للأسف صورة مشينة عن بلادنا... وتشوه سمعة شعبنا وتلحق المضرة بانسجامنا الاجتماعي...

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

دورتنا ستكون مكثفة ونشاطها سيكون قويًا... ما أدعوكم إليه هو الحرص على الحضور الدائم والمشاركة القوية في نشاطات الهيئة أثناء الفترة. غير أني أنتهز الفرصة أيضا لكي أتوجه إلى الهيئات ذات الصلة بعمل الدورة لأن يحرصوا على إحالة مشاريع النصوص المبرمجة في آجالها المحددة حتى يتسنى لأعضاء مجلس الأمة إيلاءها العناية المطلوبة لدى دراستها...

تجديد هياكل مجلس الأمة

أسفرت عملية تجديد هياكل مجلس الأمة عن طريق انتخابات داخل المجموعات البرلمانية لاختيار ممثليها في هياكل المجلس عن النتائج التالية :

نواب الرئيس

الحاج العايب
(الثلث الرئاسي)

زهية بن عروس
(الثلث الرئاسي)

محمد لزهر سحري
(التجمع الوطني الديمقراطي)

جمال فيقان
(التجمع الوطني الديمقراطي)

عبد القادر سهلي
(جبهة التحرير الوطني)

رؤساء اللجان الدائمة

مختار زروالي لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الإنسان

محمد الواد
لجنة الدفاع الوطني

ابراهيم بولحية، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج

مسعود بودراجي
لجنة الفلاحة والتنمية الريفية

عبد القادر شنيني
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

رضوان أحمد سعيد
لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

جمال ديرم لجنة التجهيز والتنمية المحلية

لويزة شاشوة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

عبد القادر كمون
لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة

المراقب البرلماني

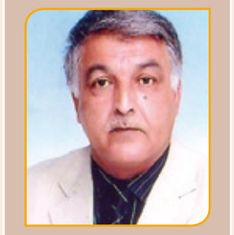

مختار سي يوسف

رؤساء المجموعات البرلمانية

محمد بوخالفة
الثلث الرئاسي

لخضر سيدي عثمان
التجمع الوطني الديمقراطي

عبد القادر زحالي
جبهة التحرير الوطني

تمكين مجلس الأمة من صلاحيات جديـــــــدة .. تعزيز للسلطة التشريعية

رئيس المجلس كان في كلمة اختتام الربيعية 2014 تطرق إلى الوضع السياسي في البلاد عقب الإنتخابات الرئاسية مشيدا بالحركية السياسية الكبيرة، التي أثرَت النقاش بطروحات وأفكار متنوعة ساهمت في ترقية الحوار السياسي ككل، وأعطت الفرصة للشعب لكي يختار بقناعة المرشح الأجدر بقيادة البلاد...

• في هذا الجانب، سجل تقديره الكبير للشعب ولوقفته الرائعة في هذه المناسبة ومشاركته المسؤولة في إنجاح العملية...

وتناول رئيس المجلس مناسبة عرض الوزير الأول لمخطط عمل الحكومة والمشاورات السياسية وأهمية النصوص التي تمت مناقشتها في الدورة الماضية مبديا رأيه فيما تشهده البلاد من حراك سياسي بعد الانتخابات الرئاسية

مخطط عمل الحكومة ..ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية

«... لقد كان هذا التقديم مناسبة مواتية لأعضاء مجلس الأمة لإبداء الرأي وتحديد الموقف من مختلف القضايا التي تضمنها هذا البرنامج، إن على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني...

• إن الحكم الذي يمكن إعطاؤه عن هذا البرنامج هو أنه جاء متسقًا مع مضمون برنامج السيد رئيس الجمهورية ومُعبِّرًا عن الأهداف الطموحة المتضمنة فيه.

• وفي نقاش الهيئة عبّر أعضاء مجلس الأمة عن ارتياحهم للتدابير التي تبناها مخطط عمل الحكومة وخاصة تلك المتعلقة بتمويل الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الفساد والتهرب الجبائي...

• إن ما حظي به برنامج عمل الحكومة من نقاش في هذه القاعة، وما أتى به أعضاء مجلس الأمة من اقتراحات وتوصيات كانت حقًا وجيهة...

اقتراحات أراد أعضاء الهيئة التعبير فيها عن مدى العناية التي يولونها لموضوع تنمية وتطوير البلاد... وقد ترجموا موقفهم هذا في لائحة ثمنت مضمون البرنامج المقدّم لهم، وقدموا فيها الملاحظة حينًا والتوصية حينًا آخر...

• أما الحدث الثالث فتمثل في المشاورات السياسية حول مبادرة التعديل الدستوري المقترح من قبل السيد رئيس الجمهورية...

... في هذا المجال، فإن أعضاء مجلس الأمة كلٌّ من موقعه كان له رأي ودور لعبه في هذه المناسبة...

• الأمر الذي نريد التأكيد عليه في هذه المناسبة هو أن أعضاء مجلس الأمة ثمّنوا مبادرة المشاورات كونها ترمي إلى التوصل إلى صياغة دستور توافقي يساير المرحلة التي تعرفها البلاد،

النشاط الديبلوماسي .. وجـــــه آخر للأداء البرلماني

ويستجيب لتطلعات الجزائريين مستقبلاً...

... لهذه الأسباب ولغيرها، اهتم أعضاء مجلس الأمة بالموضوع وتابعوا مراحل سير المشاورات التي سوف تفضي تأكيدًا إلى تزويد البلاد بدستور جديد يأخذ بالجيّد من الأفكار والمقترحات المقدمة...

• في هذا السياق والمناسبة تسمح بذلك، أقول : أن إعادة تقنين الباب الخاص بالسلطة التشريعية وفي علاقاتها بالسلطات الأخرى، لاسيما التنفيذية، أقول تتمنى له أن يكون موضوع عناية من قبل المؤسس الدستوري لدى وضع مشروع الدستور في صياغته النهائية...

• إننا في مجلس الأمة منطلقين من التجربة المتواضعة التي عشناها، نرى أن تمكين مجلس الأمة بصلاحيات دستورية جديدة، في إطار تدعيم السلطة التشريعية سيكون أمرًا مفيدًا للبرلمان وللبلاد كون مجلس الأمة باستمرار كان يشكل هيئة مسؤولة فرضتها المصلحة العليا للبلاد والضرورة الظرفية الملحة لسياسة الإصلاح ناهيك عن كونه كان مطلبًا يقتضيه التطور الدستوري المأمول...

... وإننا لذلك نقول : «(ومع احترامنا للآراء التي تمّ التعبير عنها في وقت سابق بل حتى الآن)» نقول أن التوجه العالمي اليوم هو : في زيادة عدد الغرف العليا في برلمانات العالم وليس العكس.

• هذا التزايد يجد مبرره وعلّته في الدور الذي ما فتئت الغرف العليا – عبر العالم – تلعبه في إطار صناعة القوانين وتوفير الرشادة لمضمونها ناهيك عن كونها تسهم في تعدد منابر التعبير عن الرأي والرأي المعاكس في البلاد...

• تلك هي بعض الأسباب والمبررات التي تستوجب من وجهة نظرنا إبقاء وتعزيز مكانة مجلس الأمة بل أقول تستوجب تثمين الخيار الداعي إلى تعزيز دوره...

إن قولي بأن الدورة كانت سياسية بامتياز لا يعني خلوها من العمل التشريعي أو العمل البرلماني. فلقد قامت هيئتنا بنشاطات غطت الجانب التشريعي والرقابي، إلى جانب إيلائها موضوع الدبلوماسية البرلمانية أحقيتها من العناية والاهتمام.

• ففي المجال التشريعي، درست هيئتنا وأبدت موقفها من مجموعة من مشاريع النصوص القانونية. يأتي في مقدمة هذه النصوص مشروع القانون المتعلق بالخدمة الوطنية، والذي طالما انتظرته الفئة الشبانية من أبنائنا. وقد جاء هذا القانون ليكيف مفهوم الخدمة الوطنية مع مستوى التطور الذي بلغته مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، بحيث ينسجم مع فلسفة أداء الواجب الوطني. والقانون جاء ليخفف من مدة الخدمة وهو الأمر الذي كان يطالب به أغلبية شبابنا وهو سيجد تأكيدًا ترحيبًا كبيرًا لديهم...

• كما درس المجلس مشروع القانون المتعلق بالموارد البيولوجية التي هي تتميز بالتنوع والكثرة وكانت بحاجة إلى تشريع دقيق يضمن استغلالها العقلاني ويضمن حمايتها في المستقبل.

• من جهة أخرى، صادقت هيئتنا على مشروع القانون المتعلق بالحالة المدنية والذي جاء ليعطي لوثيقة الحالة المدنية مدلولها الإداري الحديث، ويضع حدًا لبعض الإجراءات البيروقراطية التي كانت أثقلت المواطن بدون أن يكون هناك مبرر لوجودها.

• في هذه الدورة أيضا أبدى أعضاء هيئتنا الموقف من مشروع القانون المتعلق بالتمهين المعدل والمتمم، الذي جاء للتكفل بالانشغالات الاجتماعية والبيداغوجية للممتهنين بما يتماشى وسوق العمالة.

• وفي مجال العلاقات الخارجية، كان لمجلس الأمة بالتعاون مع المجلس الشعبي الوطني وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية نشاطات مميزة. ولقد تم في هذا الإطار استقبال وفود برلمانية عديدة ورؤساء برلمانات، نذكر منها رئيسة المجلس الفدرالي للجمعية الفدرالية لفدرالية روسيا وكذا رئيس مجلس الشيوخ الإسباني، بالإضافة إلى عدد هام من الوفود البرلمانية المنتسبة لبرلمانات دول صديقة أين تم التطرق معهم للمسائل والكيفيات التي يمكن لبرلمانيي هذه البلدان مرافقة حكوماتها لتعزيز علاقات التعاون مع بلدنا وفي مختلف المجالات.

• من جهة أخرى، واصلت هيئتنا، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني ومؤسسات الدولة الأخرى، مشاركتها الفعالة في كل الملتقيات والمنابر البرلمانية الدولية والإقليمية والمنتديات الدولية المتخصصة لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها بشأن القضايا الدولية والإقليمية وللتعريف بالفرص التي يوفرها الاقتصاد الجزائري للراغبين في التعامل مع بلادنا والتعرف على نتائج الإصلاحات المنتهجة في بلادنا وما توفره من تسهيلات للرأسمال الوافد إليها وإعطاء صورة حقيقية عن واقع الإصلاحات التي تنتهجها البلاد وعلى كافة الأصعدة.

وهكذا تلاحظون، أيتها السيدات أيها السادة، أن الدورة التي نشرف على اختتام أشغالها اليوم لم تكن دورة بيضاء كما كان يتصور البعض، بل هي كانت ثرية وهامة على أكثر من صعيد وإن بدى الجانب السياسي فيها متقدمًا على بقية الجوانب الأخرى...

لن ننهي كلامنا هذا دون التطرق لما يجري في ساحتنا السياسية... وهنا نقول أننا نعيش فترة هامة من تاريخ بلادنا أعتقد أن الجميع يدرك حقيقة أبعادها...

فهناك حراك سياسي واضح قد يبدو في بعض جوانبه غير مفهوم لدى البعض... لكن الحقيقة والواقع هو غير ذلك... الحقيقة التي يجب التذكير بها هي أن الجزائر بعد أزيد من ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية تعرف استقرارًا واضحًا وهي تدير شؤونها الداخلية بشكل عاد ودون صعوبة... هناك طبقة سياسية تتحرك وهناك نقاش يدور... والجزائر اليوم تتعاطى عاديًا مع المواعيد وتحسن ظروف التنمية، وهي لا تكتفي بتحقيق النتائج وترديد أرقامها... بل هي واعية للتحديات التي تواجهها وهي لذلك تضع التصورات الخاصة ببنائها المستقبلي فتحدد بدقة مراحله وأهدافه وفق تصور استشرافي ومدروس تمّ الإعلان من قبل عنه وزكاه الشعب...

ضمن هذا التصور تُسيّر الأمور... وفي إطاره تُرتّب

تضامننا مع أشقائنا في غزة .. مبدأ تعكسه هبة شعبنا

الأولويات وتتحقق النتائج وفي كافة المجالات... فالجزائر تسيّر الآن بحكمة وهي استطاعت أن تفشل كافة محاولات الإيقاع بها... وهي بسياستها هذه أثبتت عدم صحة كافة الطروحات السياسية التشاؤمية التي كان بعض السياسيين يُروّجون لها بعيدًا عن الموضوعية وخارج كافة الاستقراءات المنطقية، ويومًا بعد يوم الجزائر تقوي في مصداقيتها لدى الرأي العام الوطني ولدى القوى السياسية المؤثرة في الساحة...

... السيد رئيس الجمهورية بادر بفتح حوار مع الطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني، وهو قريبًا سيقدم مشروعه الخاص بمراجعة الدستور... ويبقى الأمل كبيرًا في أن يراجع الواحد والآخر نفسه ليحدد الموقف الأنسب الذي من شأنه أن يجعل من هذه المبادرة مناسبة تاريخية يلتف حولها كافة الجزائريين ليبنو المستقبل، مستقبل الجزائر الجديدة.

لقد وددت التذكير بهذه المعطيات وأنا أعلم أنكم تعرفونها، وإذا كنت قد أتيت بها فلكي أقول أن الجزائر اليوم (مع كل ما يقال) هي بخير وهي تسير في الاتجاه الصحيح وأن النتيجة المحققة هي نتيجة محترمة وهي قادرة على أن تحقق نتائج أكثر...

قبل اختتام كلمتي أود أن أتعرض لما جرى ويَجْري لأشقائنا في غزة... التي يوميًا تصدمنا صورها لبشاعتها...

... أطفال ونساء وشيوخ تنقل صورهم لنا (وعلى المباشر) وهم يبكون ويصرخون بل أقول يقتلون...

يحصل كل ذلك على مرآى ومسمع من العالم، دون جهد كبير جهد يبذل (من قبل الجهات المعنية) لإيقاف مجازر إسرائيل في حق شعب فلسطين الأعزل ومعاقبة مرتكبيها...

إن ما تقترفه إسرائيل في حق أشقاءنا في غزة ليس عدوانًا على سكان مدينة أو على مواطني شعب وبلد بل هو جريمة في حق الإنسانية قاطبة...

إننا بهذه المناسبة نود أن نضمّ صوتنا إلى صوت شعبنا في الجزائر وأحرار العالم لنجدد التنديد بالجريمة ونطالب الأسرة الدولية والكبار في هذا العالم للتدخل لوضع حد للمجزرة ومعاقبة مرتكبيها...

ونُعَبّر بنفس الوقت عن كامل تضامننا مع شعب فلسطين ودعَمنا لمطلبه الداعي إلى ضرورة تمكينه من نيل حقوقه الشرعية في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس... لأن بهذا الخيار وبه وحده نستطيع إيقاف العدوان وحقن دماء أبناء شعب فلسطين نهائيًا...

فتحية تقدير وإعجاب وتضامن مع كفاح إخوتنا في غزة وفي فلسطين...

القانون المتعلق بالتمهين

إعفاء الأشخاص المعاقين جسديا من شرط السن

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بالتمهين يوم الثلاثاء 22 جويلية 2014 في جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وحضرها السيد نور الدين بدوي، وزير التكوين والتعليم المهنيين.

عرض الوزير

أكد وزير التكوين والتعليم المهنيين خلال عرضه لنص القانون المتعلق بالتمهين أن هذا القانون يهدف أساسا إلى وضع تدابير قانونية ترمي إلى تكريس مبدأ تكافؤ الفرص للإلتحاق بالتكوين عن طريق التمهين بالنسبة لشباب من الجنسين دون تمييز، وذلك من خلال تمديد السن الأقصى للإلتحاق بالتمهين من 25 سنة إلى 35 سنة.

كما أوضح الوزير أن نص القانون الجديد حرص على استثناء فئة معينة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهم الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية من شرط تحديد السن الأقصى عن الإلتحاق بالتكوين عن طريق التمهين .

مشيرا إلى أن الإجراءات الواردة في النص تهدف إلى تكريس السند القانوني لتثمين وظيفة ومهام معلم التمهين من خلال ترقية التكوين كماً ونوعاً، واختيار معلمي التمهين والمعلمين والحرفيين من بين المهنيين الأكثر تأهيلا وقدرة على ضمان وظيفة تأطير الشباب المتمهن في وسط العمل، وتحفيزهم وتكوينهم بيداغوجيا . مؤكدا في الأخير أن نمط التكوين عن طريق التمهين يعد الأقل تكلفة بالنسبة للدولة والأكثر تكيفا مع احتياجات المؤسسة الاقتصادية .

نص القانون

أظهرت التحولات التي تعرفها البلاد وكذا المستجدات التي يشهدها عالم الشغل أن القانون رقم 81 – 07 المؤرخ في 27 يونيو سنة 1981 المتعلق بالتمهين يحمل العديد من النقائص التي تجعل أحكامه لا تستجيب للتحولات والتحديات التي يواجهها قطاع التكوين المهني في بلادنا، لهذا جاء نص القانون الجديد على 05 مواد.

يسعى من ورائها تطوير نمط التكوين عن طريق التمهين وتحقيق استجابة أفضل لاحتياجات المؤسسة فيما يخص الموارد البشرية وكذا استخدام أمثل للمتخرجين وإدماجهم حسب رغبتهم في عالم الشغل.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

خلال رده على أسئلة أعضاء المجلس حول انشغالاتهم وملاحظاتهم حول نص القانون ، أوضح وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد نور الدين بدوي، أن نمط التكوين عن طريق التمهين حظي بأهمية خاصة منذ عشر سنوات، وتمثلت في الرفع المحسوس لتعداده حيث ارتفع من 171 ألف سنة 2004 إلى أكثر من 250 ألف ممتهن سنة 2013 أي بنسبة (20 %) .

أما بخصوص مشكل توظيف المتهنين بعد تخرجهم فأكد الوزير أن التحدي التي تفرضه الحركة الاقتصادية يبنى على مدى نجاعة التكوين، وسيتم وضع آليات قانونية وإقامة شراكة مع مختلف القطاعات لتوظيف خرجي المهني وإدماجهم مهنيا حسب حاجيات السوق. مشيرا في نفس السياق أنه تم توجيه وإدماج أكثر من 75 % من المتربصين في عالم الشغل حسب تخصصهم ومستوى تأهيل طبقا للديوان الوطني للإحصائيات.

مؤكدا في نفس الصدد أنه طبقا لمخطط نشاط القطاع سيتم تدعيم التشاور والشراكة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والحركات الجمعوية لتكييف عروض التكوين مع احتياجات سوق الشغل وتوفير يد عاملة مؤهلة ومختصة. كما أوضح الوزير أنه طبقا لتعليمة الوزير الأول المؤرخة في 17 نوفمبر 2013سيتم إدراج بند في

العقد المبرم مع المؤسسات الأجنبية عن طريق الصفقات العمومية يتضمن التكفل بنسبة 10 % من المتهنين وتكوينهم في المجال الذي تنشط فيه.

وبخصوص إشكالية عدم رغبة الشباب في التوجه إلى مؤسسات التكوين، أرجع الوزير ذلك إلى قلة التوجيه والتوعية والتشجيع وكذا نظرة المجتمع السلبية لمراكز التكوين.منوها في الأخير بدور المجلس البلدي من خلال اللجنة البلدية للتمهين في تحسيس وتوعية المواطنين على أهمية التكوين المهني، والعمل على تفعيل دور اللجان لضمان حماية أفضل لحقوق المتهنين.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية أن نص هذا القانون يشكل لا محالة إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بفعالية في إصلاح نمط التكوين المهني وتفعيله وإعادة تكييفه وفق المعطيات والمستجدات التي يعرفها عالم الشغل. وقد أبدت اللجنة بعض التوصيات حول عدد من المسائل بغية إيلائها الاهتمام اللازم من طرف السلطات المعنية وهي:

• ضرورة تأهيل وتطوير المؤطرين وتكوين المكونين لترقية قدراتهم وتحيينها مع المتطلبات الجديدة للعصر استجابة للمعايير الدولية.

• ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الرائدة في قطاع التكوين، وتحديث القطاع في الجزائر.

• ضرورة تحديد آليات للتنسيق بين المنظومة التكوينية وسوق العمل لتنظيم قطاع التكوين المهني، والتركيز أكثر على حاجيات السوق.

• ضرورة إشراك المجتمع المدني في التحسيس والتوعية بأهمية التكوين عن طريق التمهين،

• ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لتأطير ومتابعة المتهنين

• ضرورة توفير الحماية اللازمة لضمان حقوق المتهنين.

• ضرورة إعادة بعث الثانويات المهنية

• ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنص هذا القانون.

القانون المتعلق بالموارد البيولوجية

أحكام وتدابير تشريعية جديـــدة لحـــــماية الموارد البيولوجية

كما صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 جويلية 2014 في جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وحضرها وزير العلاقات مع البرلمان السيد خليل ماحي، ووزيرة التهيئة العمرانية والبيئة السيدة دليلة بوجمعة، على النص المتعلق بالموارد البيولوجية.

وكان أعضاء المجلس قد استمعوا في جلسة عامة عقدت يوم الاثنين 21 جويلية 2014 لعرض قدمته وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة حول نص القانون المتعلق بالموارد البيولوجية، حيث تطرقت لأسباب تقديم النص والأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها، والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

نص القانون

يتضمن القانون المتعلق بالموارد البيولوجية على 24 مادة ويهدف حسب مادته الأولى إلى تحديد كيفيات الحصول على الموارد البيولوجية وحفظها وصونها ونقلها وتثمينها وكذا المنافع الناتجة عن استعمالها .

وقد أوضحت المادة الثانية من القانون مفهوم الموارد البيولوجية بتلك المتعلقة بالموارد الجينية أو الأجسام أو عناصر منها أو المجموعات أو كل عنصر حيوي آخر من الأنظمة البيئية تكون ذات قيمة فعلية أو محتملة للبشرية.

وقد تم بموجب هذا القانون إنشاء هيئة وطنية للموارد البيولوجية تكلف بدراسة كل طلبات الحصول على الموارد البيولوجية وتداولها ونقلها وتثمينها وكذا المعارف المرتبطة بها. وتتكون هذه الهيئة من ممثلين عن الدوائر الوزارية والهيئات المعنية وكذا الخبراء الفاعلين في مجال الموارد البيولوجية، وقد حدد الفصل الثالث من القانون المتعلق بالموارد البيولوجية كل ما يتعلق بكيفية الحصول على الموارد البيولوجية من الرخصة سواء لهدف تجاري أو علمي وحالات سحبها وكذا وسائل نقل الموارد البيولوجية.

كما نص القانون على أحكام جزائية تتمثل في الحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وغرامة مالية من (500.000 دج) إلى (1.500.000 دج) لكل من يخالف أحكام المادة الخامسة من هذا القانون والمتعلقة بعدم الحصول على الموارد البيولوجية أو المعارف المرتبطة بها دون الحصول على رخصة.

كما يعاقب بغرامة مالية من (300.000 دج) إلى (1.500.000 دج) كل من يخالف البنود والشروط المحددة في رخصة الحصول على الموارد البيولوجية لا سيما أحكام المادة 11 من القانون.

انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس

أكدت وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة السيدة دليلة بوجمعة خلال ردها على انشغالات واستفسارات أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العامة أن الوزارة قد وضعت منذ سنة 2000 إستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي، حيث تم إحصاء وجرد كل الأصناف النباتية والحيوانية، وذلك بإشراك عدد من الخبراء والعلميين من مختلف الشعب وأن وضع هذا القانون حيز التطبيق سيثمن البحث العلمي في بلادنا .

أما بخصوص تنظيم الحصول على الموارد البيولوجية فأكدت أن الأمر يتعلق بإعدادا وتطبيق قواعد الحصول على الموارد البيولوجية والمعارف المرتبطة بها، وتنظيم وترقية الآليات الملائمة للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استعمالها وكذا تفادي القرصنة البيولوجية التي لا تستثني أي صنف يؤدي استغلاله إلى فائدة مادية، وذلك بوضع رقابة صارمة على الحصول على الموارد البيولوجية، وكذا نقل الموارد الجينية من الجزائر من جهة، وتنظيم المحافظة العقلانية عليها وتثمين بعض العناصر عن طريق البحث والتنمية من جهة أخرى.

أما بشأن بنوك الجينات فأوضحت الوزيرة أن الدولة أعطت أهمية كبرى للتنوع البيولوجي والموارد البيولوجية، حيث وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل ذلك مشروع إنشاء بنك للجينات للأصناف التي لها صلة بالفلاحة وهي في طور الإنجاز، كما وضعت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة مشروع إنشاء بنك للجينات يتعلق بكل ما هو بري ومهدد بالانقراض وسيسيره المركز الوطني للموارد البيولوجية الذي أسس في سنة 2002 وهو تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والبيئة كما أوضحت الوزيرة أن اتصالا يجري مع بعض بنوك الجينات الأوروبية حيث يوجد بعض الأصناف الحيوانية والنباتية الجزائرية وهي مستعدة لإعادة نسخة منها للجزائر.

مؤكدة في ختام ردها على انشغالات أعضاء المجلس أن هذا النص مهم جدا وأن مستقبل البلاد مرتبط إلى حد كبير بحماية الموارد البيولوجية والمواد الجينية واستغلالها بصفة مستدامة، مضيفة أن من يملك هذه الموارد وقادر على حمايتها وتطويرها له الحظ الأوفر في التغلب على التخلف والفقر من جهة والحفاظ على إرث الأجيال المستقبلية من جهة أخرى .

توصيات اللجنة

بعد الاستماع لرد الوزيرة عقدت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية برئاسة السيد عبد الرحمن عياد زدام اجتماعا أعدت خلاله تقريرا تكميليا جاء فيه توصيات اللجنة بخصوص هذا القانون وهي:

• ضرورة تكوين اختصاصيين في مجال الموارد البيولوجية وتأهيلهم

• ضرورة الاهتمام بالأراضي والاستغلال العقلاني لها

• منع الرعي الفوضوي والعشوائي

• منع الصيد الفوضوي لثروتنا الحيوانية في البر والبحر ولاسيما النادرة منها

• منع القطع العشوائي للأشجار حفاظا على الكم والنوع

• منع إلقاء النفايات الصناعية والكيميائية في المياه العذبة والمالحة معا حفاظا على مياهنا من التلوث وثروتنا السمكية من الانقراض

• إنشاء قناة متخصصة بالبيئة.

قانون الخدمة المدنية

تدابير تحفيزية للإقبال على الخدمة الوطنية

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بالخدمة الوطنية في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم 22 جويلية 2014 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد خليل ماحي ، وزير العلاقات مع البرلمان ممثلا للحكومة نيابة عن الفريق أحمد قايد صالح ، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي و السيد محمد الصالح بن بيشة مدير الخدمة الوطنية.

أوضح ممثل الحكومة في عرض أسباب التعديل الذي مس قانون الخدمة الوطنية أنها جاءت انطلاقا من التجارب السابقة والمستجدات والظروف التي عرفتها بلادنا والتحولات الدستورية والاجتماعية والاقتصادية، حيث استوجب الامر وضع إطار قانوني جديد يعالج تنظيم الخدمة الوطنية وسيرها وعلاقة المواطن بها .

وبخصوص التدابير التحفيزية التي تضمنها النص القانوني أفردها ممثل الحكومة فيما يلي:

- تخفيض مدة الخدمة الوطنية من 18 شهرا إلى 12 شهرا
- تقديم منحة شهرية لمجندي الخدمة الوطنية حسب الرتبة
- تعويض مصاريف النقل عند الانتقاء الطبي والتجنيد
- استفادة المواطن الذي أدى التزامات الخدمة الوطنية من الأولوية في الترشح لعقد التجنيد في صفوف الجيش الوطني الشعبي
- إعادة اعتبار مدة الخدمة الوطنية فترة خبرة مهنية من أجل التوظيف
- إعادة إدماج المواطن المؤدي للخدمة الوطنية في منصب عمله الاصلي ولو كان خارج حدود مناصب العمل المتوفرة وكذا استفادته من كل الحقوق المكتسبة وقت تجنيده.

وقد أجاب وزير العلاقات مع البرلمان ممثل الحكومة على مجمل انشغالات أعضاء مجلس الأمة. فبخصوص قرار تخفيض مدة الخدمة الوطنية اوضح بأنه قد جاء نتيجة مشاورات أجرتها مديرية الخدمة الوطنية مع كل الإطارات والجهات المعنية التي خلصت إلى اعتبار مدة 12 عشرة شهرا مدة كافية للاطلاع على التكوين النظري والتطبيقي العسكري.

وبشأن ظاهرة عزوف الشباب عن الخدمة الوطنية أكد ممثل الحكومة بأن التدابير المنصوص عليها في هذا القانون تهدف إلى تحسيس وتوعية الشباب بأهمية أداء الخدمة الوطنية وقدسيتها ووجوب سموها فوق كل الاعتبارات.

وفيما يتعلق باحترافية الجيش الوطني الشعبي نوه ممثل الحكومة بالمنهج المتبع لتكييف الخدمة الوطنية والذي يدخل في إطار مهمة الجيش الوطني الشعبي الموجهة لحفاظ على الاستقلال الوطني وأهمية ذلك في توطيد العلاقات الاجتماعية والوطنية بين الجيش وشعبه.

أما بالنسبة إلى إرجاء تجنيد المواطنين لأسباب اجتماعية فقد أوضح ممثل الحكومة بأنه قد تم التكفل بها في أحكام المادة 27 والتي تنص على

إمكانية منح هيئة الخدمة الوطنية المختصة إرجاء التجنيد لهؤلاء للأسباب التالية :

1 – حالة المانع المؤقت المبرر

2 – أن يكون له أخ مجند مؤدي للخدمة الوطنية أو معاد استدعاؤه في إطار التعبئة.

وبخصوص المادة 7 من نص القانون أوضح ممثل الحكومة أنه في حالة عدم تبرير المواطن لوضعيته حيال الخدمة الوطنية فإنه لا يقبل توظيفه في القطاعين الخاص والعمومي ولا يمكنه مزاولة مهنة أو نشاط حر.

وبشأن إعفاء المواطن من الحضور إلى هيئة الخدمة الوطنية المختصة للخضوع إلى الإنتقاء الطبي ، أوضح السيد الوزير أنه طبقا للمادة 17 تم إعفاء المواطن المصاب بعجز أو مرض عضال ونهائي ومثبت بتقريرين طبيين، أحدهما صادر على الأقل عن هيكل تابع للصحة العمومية ، في هذه الحالة يعد الدرك الوطني محضر بمعاينة المانع.

وفي الأخير أوضح السيد ممثل الحكومة أنه تم تسوية وضعية 104 ألف شاب إزاء الخدمة الوطنية (المعنيين الذين أتمو 20سنة في سنة 2011).

رأي اللجنة وتوصياتها

ثمنت اللجنة الإجراءات المنصوص عليها في نص القانون نظرا لما تحمله من انعكاس إيجابي على الشباب المجند لضمان وحدة وسلامة التراب الوطني.

وفي هذا السياق ارتأت اللجنة تقديم عدد من التوصيات :

- تقديم المزيد من التحفيزات لمجندي الخدمة الوطنية وتعزيز مكاسبهم وتوفير الإمكانيات الحديثة لتمكينهم من تأدية مهامهم
- ضرورة الحفاظ على حقوق المواطن في الالتحاق بمنصب عمله بعد إنهاء آدائه للخدمة الوطنية.
- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنص هذا القانون.
- فتح مدارس أشبال الأمة وتعميم وجودها عبر كل التراب الوطني.

قانون الحالة المدنية

خطوة هامة في مسار إصـــــــلاح الإدارة الجزائرية

تحسين خدمات الحالة المدنية والتخفيف من العناء الذي يتكبده المواطن خلال استخراجه للوثائق هو الهدف من اقتراح وزارة الداخلية والجماعات المحلية لقانون يعدل ويتمم الأمر رقم 70 - 20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

وقد صادق أعضاء مجلس الأمة على هذا التعديل في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم 22 جويلية 2014.

تضمن نص القانون 23 مادة معدلة ومتممة و6 مواد جديدة وقد انصبت التعديلات والتتميمات التي ادخلت على القانون على جملة من الأحكام وهي :

1 –استحداث لدى وزارة الداخلية والمجتمعات المحلية ، سجلا وطنيا آليا للحالة المدنية موصول بكل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا بالبعثات الديبلوماسية والدوائر القنصلية وكذا ربطه بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية ، لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل لتمكين المواطن بذلك من الحصول على كافة عقود الحالة المدنية من أي بلدية على مستوى التراب الوطني.

2 – توسيع دائرة الاطلاع على السجلات الخاصة بعقود الحالة المدنية إلى كل وكلاء الجمهورية وممثلي الولايات.

3 – تمديد صلاحية شهادة الميلاد إلى 10 سنوات وإلغاء أجل صلاحية شهادة الوفاة.

4 – تغيير سن الرشد من 21 سنة إلى 19 سنة

من أجل مطابقته مع أحكام القانون المدني.

5 – تمديد آجال التصريح بالولادات والوفيات للمواطنين القاطنين بالجنوب من 10 أيام إلى 20 يوما.

6 – حصرصفة ضابط الحالة المدنية في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي وحده وتمكينه من تفويض هذه الصفة إلى نائب أو عدة نواب أو أحد المندوبين الخاصين وكذا أي موظف بلدي مؤهل.

كما أقر هذا القانون صلاحية ممارسة مهام ضابط الحالة المدنية بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي بسبب الوفاة أو الاستقالة أو التخلي عن المنصب أو أي سبب أخر منصوص عليه في التشريع المعمول به.

7 – مراجعة بعض المصطلحات التي تضمنها الأمر رقم 20-70.

أعضاء مجلس الأمة ثمنوا في بداية مداخلاتهم نص هذا القانون كما طرحوا جملة من الانشغالات ردعليها السيد الطيب بلعيز كما يلي :

فيما يخص مسألة التكوين أوضح ممثل الحكومة أن وزارة الداخلية وإيمانا منها بأهمية كفاءة الموارد البشرية في نجاح أي استراتيجية فقد سطرت برنامجا لتكوين إطارات وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مراكز التكوين الإداري.

وأكد في هذا السياق أن ضباط الحالة المدنية يخضعون للتكوين بحكم مسؤولياتهم الكبيرة التي فوضها إياهم الشعب من جهة ، وكممثلين للدولة من جهة أخرى ، وعليه فقد تم تسطير برنامج ثري لتكوين رؤساء المجالس الشعبية على غرار إبرام عقود مع المدرسة الوطنية للإدارة وحتى مع دول أجنبية لتنظيم دورات تكوينية لهم. وكذا توأمة البلديات لتبادل الخبرات.

أما فيما يتعلق بمنح صفة ضابط الحالة المدنية للأمين العام فقد أوضح ممثل الحكومة بأن نص القانون يسمح للأمين العام بممارسة مهام ضابط الحالة المدنية في حالة شغور منصب رئيس المجلس الشعبي. وهذا بهدف ضمان استمرارية المرفق العام.

وبشأن إدماج موظفي الحالة المدنية الذين يعملون في إطار عقود ما قبل التشغيل فقد أوضح السيد بلعيز بأنه قد تم تخصيص 13 ألف منصب مالي لإدماج هذه الفئة و33 ألف منصب مالي لتثبيت الموظفين غير المثبتين و46 ألف منصب مالي لتأطير الإطارات المتوسطة.

وعن الأخطاء الواردة في عقود الحالة المدنية وسجلات الحالة المدنية ، أكد ممثل الحكومة أن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يمركز بواسطة الرقمنة كافة العقود الحالة المدنية على مستوى 1541 بلدية وأكثر من 3000 ملحقة من ملحقاتها الإدارية ، مؤكدا أن هذا السجل يمركز العقود الصحيحة فقط ، وبفضله سيتم القضاء نهائيا على مشكل الاخطاء الواردة في عقود الحالة المدنية مشيرا إلى أن هذه العملية مستمرة وستستمر إلى غاية رقمنة عقود الزواج.

أما عن الأخطاء الواردة في السجلات الأصلية فأوضح ان هناك لجانا مشتركة في جميع الولايات بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العدل ، تتكفل بتصحيح الأخطاء دون إجبار المواطن على التنقل.

رأي اللجنة وتوصياتها

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية لمجلس الأمة كل التعديلات التي تضمنها القانون وبخاصة ما تعلق منها باستحداث سجل وطني آلي للحالة المدنية، تمديد أجل عقد الميلاد إلى عشر سنوات، وكذا تمديد آجال التصريح بالولادات والوفيات لفائدة المواطنين المقيمين بالجنوب.

كما سجل التوصيات التالية :

- ضرورة متابعة عملية تسيير مصالح البلدية والدائرة والولاية، للوقوف عن كثب عن تطبيق الإصلاحات وتحسين الخدمات المقدمة على مستوى الشبابيك .
- تعميم تعيين موظفين مكلفين باستقبال المواطنين وتوجيههم على مستوى البلديات.
- الاسراع في تنظيم دورات تكوينية لضباط الحالة المدنية وموظفي الحالة المدنية.
- الإسراع في تعميم تكنولوجية الوثائق المؤمنة غير القابلة للتزوير ، على بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة والبطاقة الرمادية.

الأسئلة الشفوية؟

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 26 جوان 2014 ، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس. خُصِّصَتْ لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمّةَ على أعضاء في الحكومة.

ص ـــــــــــــــــ 26

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 11 سبتمبر 2014 جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وبحضور السادة وزراء العلاقات مع البرلمان، الفلاحة والتنمية الريفية والموارد المائية وذلك للإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفهية.

ص ـــــــــــــــــ 31

التهاب سوق إنجاز المشاريع وراء ارتفاع تكاليف محطة «كدية الدراوش»

1/ ردا عن سؤال السيد خالد بوجابر، عضو مجلس الأمة حول الفارق الموجود بين تكاليف إنجاز محطة «كدية الدراوش» بالطارف ومحطة «كاب جنات» بولاية بومرداس لتوليد الطاقة الكهربائية رغم أن لهما نفس الطاقة الإنتاجية؟ أوضح وزير الطاقة يوسف يوسفي أن كلفة هاتين المحطتين هي نتيجة للمناقصة الدولية المفتوحة التي تم إجراءها، مضيفا ان المشروعين تم إنجازهما في موقعين مختلفين الأول برأس جنات على بعد حوالي 5 أمتار من مستوى سطح البحر، أما الثاني «كدية الدراوش» على مسافة 45 متر مما يتطلب عمل وجهد أكبر ومصاريف إضافية لإنجاز ضخ مياه البحر لاستعمالها في عملية التبريد. مضيفا أن ظروف التي تمت خلالها مناقصة محطة «كدية الدراوش «عرفت فيها سوق إنجاز المشاريع الجاهزة إرتفاعا حيث وصلت التكاليف إلى مستويات غير مسبوقة، أما فيما يخص حالة إنجاز محطة «كاب جنات» التي تم إنجازها في ظروف كانت جد مواتية، حيث تميزت تلك الفترة بركود اقتصادي في جميع المجالات الصناعية حيث سمحت هذه الوضعية من الحصول على سعر أفضل مقارنة بمناقصة «كدية الدراوش».

مؤكدا أن إسناد جزء من أشغال الهندسة المدنية والتركيب للشركتين التابعتين كلية لمجمع سونلغاز يرجع بالأساس إلى الإرادة القوية الساعية لترقية وتعزيز وسائل الإنتاج الوطنية، كما أن قبول الشركات الأجنبية لخدمات هاتين الشركتين لهو دليل على أن لهما خبرة ومعرفة كافية في النشاطات التي أوكلت لهما.

مضيفا أن إحدى تلك الشركات قد عرفت بعض الصعوبات خلال المرحلة الأولى، مما سبب لها تأخر غير أنها اتخذت التدابير اللازمة واستطاعت إيجاد الحلول للأعمال الموكلة لها بكل احترافية وجودة. مذكرا في نفس السياق أن الشركتين السالفتين الذكر ساهمت في إنجاز معظم المحطات الكهربائية التي هي الآن قيد الاستغلال .

وأما بخصوص عدم إرسال اعذار لشركات المعنية وفرض غرامات عليها بسبب التأخر، أوضح الوزير أنه بالنسبة لشركة راس جنات لولاية بومرداس فإن دراسة احتمال تأخر في تنفيذ الأعمال والخدمات التي أسندت للشركتين تكون في نهاية أشغال إجراءات إتمام المشروع.

أما بخصوص مشروع «كدية الدراوش» فقد تم إسناد الأشغال لشركتين الفرعيتين من خلال الشركة المسيرة للمشروع والتي لها الحق في مراقبة ومعاينة تدخلها في حدود الأشغال التي أوكلت لهما ووفق الآجال المحددة في العقد.

2/ ردا عن سؤال السيدة لويزة شاشوة، عضو مجلس الأمة حول ضرورة مراجعة المدونة العامة للأعمال الطبية للحد من الفروقات الموجودة بين تسعيرة الأعمال الطبية والتعويضات التي يتكفل بها الضمان الاجتماعي؟

أكد السيد محمد الغازي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن الخدمات الصحية التي يتم تقديمها للمؤمن لهم اجتماعيا من طرف القطاعين للمنظومة الوطنية للصحة، وهما القطاع العام الذي يعتبر ركيزة هذه المنظومة بحكم الأسس الاجتماعية للدولة الجزائرية التي تكفل الطب المجاني في هياكل الصحة العمومية بما يسمح بتعميم استفادة المواطنين من الخدمات الصحية، هذا إضافة إلى القطاع الخاص الذي يعتبر مكملا للأول وهو في مرحلة نمو وتطور مستمر من خلال السنوات الأخيرة .

موضحا أن القانون رقم 83 – 11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية قد حدد طريقتين لتغطية الخدمات الصحية من طرف الصندوق الضمان الاجتماعية ويتعلق الأمر الأول بتعويض المصاريف المسبقة من قبل المؤمن له اجتماعيا ويتم هذا التعويض وفق تسعيرة محددة في المدونة العامة للأعمال المهنية والأسعار المرجعية للتعويض، مشيرا في نفس السياق إلى أن مبلغ تعويض الأعمال الطبية من خلال الصندوق الضمان الاجتماعي يقدر حاليا بـ 4 ملايير دينار سنويا.

أما بخصوص الطريقة الثانية فتتمثل في نظام إعفاء المؤمن لهم اجتماعيا من الدفع المسبق لمصاريف العلاج، وهو نظام يعفى المؤمن لهم اجتماعيا من تقديم مصاريف علاجهم أو الخدمات المرتبطة بالعلاج التابعة للقطاع الخاص والمتعاقدة مع صناديق للضمان الاجتماعي وفق اتفاقية نموذجية وذلك حسب المادة 60 من قانون 83 – 11

وتسعيرة التعويض للتكفل الجيد للمؤمن لهم وذويهم

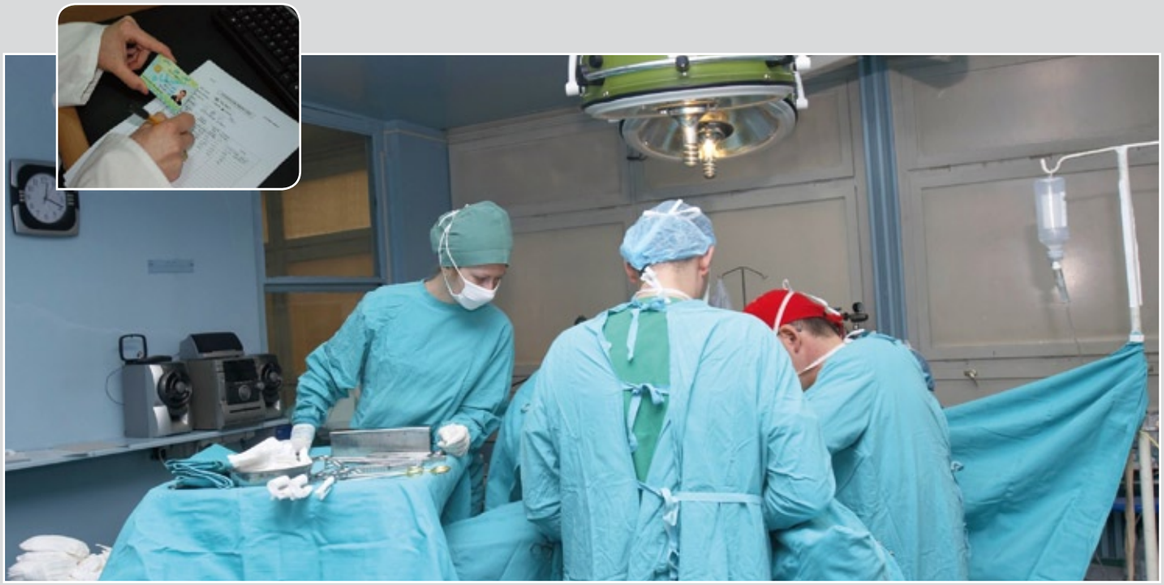

المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم.

مؤكدا أن الوزارة تقوم بمواصلة التحسين المستمر للحصول على العلاج للمؤمن لهم اجتماعيا وذوي الحقوق لضمان ترشيد النفقات المرتبطة به، وذلك وفقا لبرنامج الحكومة الذي يدرج تطوير نظام الدفع من قبل الغير وتوسيعه إلى الأعمال الطبية الأساسية المقدمة من مهني الصحة الخواص كأداة دائمة لمجانية العلاج في القطاع العمومي، وسيتم تجسيد هذا المسعى على المدى القريب من خلال تحيين توسيع علاج التعاقد مع الأطباء الخواص ليشمل في المرحلة الأولى من بين المستفيدين من هذا الجهاز المؤمن لم اجتماعيا المصابين بالأمراض المزمنة، ليتم تعميمه على كافة المؤمن لهم اجتماعيا في مرحلة ثانية وبالتالي سيعرف جهاز التعاقد مع أطباء تطورا في كل جوانبه مع تحيين أعمال القائمة الطبية الأساسية المدرجة وكذا تحيين تسعيرة تعويض المطابقة عليها ،وقد تم تحديد أهداف ثلاثة أساسية لهذا الجهاز الخاص ويتعلق الأمر حسب الوزير بـ:

• تطوير مبدأ طبيب العائلة الذي يسمح بمتابعة طبية الأمثل للمؤمنين وذوي الحقوق.

• تنظيم اللجوء إلى مقدمي العلاج في القطاع الخاص وتعزيز التنسيق بين الأطباء المتعاقدين العامين الأخصائيين

• استحداث شراكة بين الأطباء والضمان الاجتماعي قصد تطوير الوقاية ونوعية العلاج والجانب المتعلق بترشيد نفقات الصحة

مؤكدا في الأخير أنه بخصوص الأمراض المستعصية لا سيما مرض السرطان، فإن السلطات العليا للبلاد، قد قررت التكفل بها على عاتق ميزانية الدولة وذلك في إطار المخصصات المرصودة في مخططات الصحة العمومية (المخطط الوطني لمكافحة السرطان)، وأن قطاع الضمان الاجتماعي لا يدخر أي جهد للمساهمة في تجديد وتفعيل أعمال اللجان المشتركة المكلفة بمراجعة وضبط وتحيين المدونة العامة ومدونة أسعار التعويض بما يمكن أن تحققه من تحسين نوعي في التكفل للمؤمن لهم وذويهم في مجال الخدمات الصحية، غير أن هذه العملية مرتبطة بتحديد وتسقيف أتعاب الأعمال الطبية المطبقة من قبل القطاع الخاص للصحة وترمي الوزارة إلى تفضيل أداء متناسق ومتكامل بين قطاع الصحة العام والخاص مع تفضيل تطبيق نظام الدفع من قبل الغير مع هذا الأخير من خلال الاتفاقيات التي تحدد عن طريق التنظيم.

معايير موضوعية وراء نقل الحجاج عبر مطارات محددة خلال موسم الحج

3 / أوضح وزير الشؤون الدينة والأوقاف السيد محمد عيسى ردا عن سؤال عضو مجلس الأمة السيد حسني سعيدي حول عدم برمجة رحلة مباشرة من ولاية بشار إلى البقاع المقدسة لتفادي معاناة الحجاج؟ أن عملية نقل الحجاج من ولاية بشار إلى مطار وهران غير مقتصرة عليهم دون غيرهم، فجميع الحجاج ينتقلون من ولايات الوطن المتباعدة الأطراف إلى المطارات الخمسة مطارات الإقلاع وهي (الجزائر العاصمة، مطار وهران، قسنطينة، عنابة، ورقلة) وهي المطارات المنتقاة في الموسم المنصرم لسنة 1434 للهجرة الموافق سنة 2013 للميلاد وذلك على أساس معايير موضوعية تعود بالدرجة الأولى إلى عاملين اثنين هما :

• أن الطائرات المخصصة لنقل الحجاج تحمل مواصفات خاصة من الحجم والحمولة وطاقة الاستيعاب، ولذلك لا بد لها من مطارات قد لا تستجيب لهذه الخصوصية.

• ضرورة التقيد في نقل الحاج في فترة وبأعداد محددة بحيث أن مدة إقامة الحجاج بالبقاع المقدسة هي 30 يوما بين تاريخ الذهاب والعودة، وبالتالي فإن تحديد هذه المطارات لنقل الحجاج تشترك فيها عدة أطراف بالتنسيق

مع وزارة النقل، ومن جهة أخرى فإن عملية التوسعة التي يعرفها مطار جدة والمدينة المنورة حملت السلطات السعودية على إجراءات وتدابير تخص جميع الدول مفادها تقليص مطارات إقلاع الطائرات التي يكون فيها عدد الركاب يقل عن 250 حاج في كل رحلة، وفضلا عن ذلك فإن الحكومة حملت مصالح الخطوط الجوية الجزائرية القيام بإجراءات تتضمن تسيير تنقل الحجاج من مطار بشار إلى مطار وهران ذهابا وإيابا، وعليه فقد كان ولايزال الشغل الشاغل للوزارة هو التنسيق مع جميع الشركاء في تنظيم موسم الحج بغية نسج توازن بين متطلبات الواقع من جهة والإجراءات المسطرة من جهة أخرى من قبل السلطات السعودية والالتزامات التعاقدية مع الأطراف ذات الصلة بالحج من جهة أخرى. وذلك لضمان أمن وسلامة وراحة ضيوف الرحمان.

مؤكدا في الأخير أن الوزارة تضمن أعمالا جادة على أرض الواقع في مجال مرافقة الحجاج الميامين وإرشادهم لإمكانهم من أداء الفرض الخامس من الإسلام على أحسن وجه خدمة للحجاج وسمعة الوطن.

80 % من الشهـــــادات سلمت لأصحابها

4/ ردا عن تساؤل السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة حول عدم تسليم شهادات التخرج لأساتذة التعليم الأساسي في المواد العلمية من المدرسة العليا للأساتذة بالقبة ؟ أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد محمد مباركي أن الأمر يتعلق بفئة من مستخدمي قطاع التربية الوطنية وهم أساتذة التعليم المتوسط الحاصلين على شهادة البكالوريا وذلك وفقا صيغة التكوين أثناء الخدمة علما أن هذا التكوين جاء تطبيقا لقرار مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 22 جوان 2005، وتم وضع هذا التكوين حيز التطبيق من خلال إبرام اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية سنة 2005، حيث تنص المادة 7 من الاتفاقية المذكورة أن هذا التكوين يتوج بمنح أساتذة التعليم المتوسط الحاصلين على شهادة البكالوريا على إثر انتهاء فترة تكوينهم نفس الشهادة التي تمنحها المدارس العليا الأساتذة، موضحا في نفس السياق أن المدرسة العليا للأساتذة بالقبة قد سلمت 21 شهادة من أصل 103 للأساتذة اللذين أنهوا تكوينهم بالنسبة لدفعة 2009، وسلمت 597 شهادة من أصل 874 بالنسبة لدفعة 2010 وبالتالي فإن العدد الإجمالي للشهادة المسلمة 678 من أصل 977.

مشيرا في الأخير إلى أن 61 شهادة جاهزة لتسليم لم يتقدم أصحابها للمدرسة للإستلامها. وكذا 39 شهادة نجح أصحابها بيداغوجيا ولكنهم لم يستكملوا ملفاتهم الإدارية. وبذلك فإن نسبة الشهادات المسلمة فعليا وتلك الجاهزة لتسليمها عمليا هي 80 % من هذه الشهادات.

في حين المترشحين الذين لم يتم بعد إعداد شهادات تخرجهم وعددهم 199 مترشح فإن الأمر يعود أساس إلى إشكالات تتعلق بعدم انتظام بعض المتكونين خلال مسارهم الدراسي، وعدم استكمال البعض الآخر لعدد من المقررات التعليمية بما في ذلك إعداد مذكرات التخرج فضلا عن تسجيل حالات رسوب وانقطاع عن التكوين مؤكدا أن المدرسة بصدد التسوية النهائية لكل ما تبقى وتسليم الشهادات للمتكونين المستحقين المستوفين متطلبات التكوين وذلك بالتنسيق مع جامعة التكوين المتواصل.

إدراج وسائل الإعلام والاتصال الحديثة من أهم شروط المشاريع الفندقية الجديدة

5 / ردا عن سؤال السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة حول مدى استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال للنهوض بقطاع السياحة في بلادنا؟ أكدت السيدة نورية يمينة زرهوني: وزيرة السياحة والصناعة التقليدية أن تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أصبحت وسيلة حتمية لتسيير والترويج تفرضها العولمة والانتشار الواسع لشبكة الإنترنيت في كل أنحاء العالم، فقد أصبحت هذه الوسيلة ضرورية لا يمكن أي مقصد سياحي الاستغناء عنها، كما تعتبر الخطوة الأولى للزبون عند برمجته لسفره لبحثه عن المعلومات المرتبطة بأماكن الإيواء والأسعار وكل الخدمات التي ينتظرها خلال مدة إقامته. فالسائح العادي أصبح لا يستغني عن الإنترنيت.

وأما فيما يتعلق ببلادنا فإن هناك تطورا ملموسا فيما يخص استعمال التكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل المجالات، إذ أن أكبر الفنادق الكبرى العالمية والمجموعات الفندقية العالمية المتواجدة في الجزائر أصبحت تستعمل خدمة الإنترنيت في مجالات التسويق المتعددة من حجز وإشهار وغيرها..

أما بالنسبة للاستثمارات الجديدة وكون الوزارة هي التي تشرف عليها ولها السلطة لمراقبة المشاريع الفندقية والمصادقة عليها، فهي تشترط على كل مشروع جديد إدراج وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في تصميم المشروع، وذلك بغرض مواكبة القواعد والمعايير المعمول بها في المجال من جهة وكذا المتطلبات العصرية للزبائن من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالترقية المؤسساتية فإن للوزارة لها مؤسسة تحت الوصاية وهي الديوان الوطني للسياحة وهو بمثابة أداة لتنفيذ إستراتيجية الترقية لسياحة للقطاع، ينتهج هذا الديوان إلى جانب المشاركة في المعارض السياحية الدولية لترقية المقصد السياحي الجزائري وكذا تنظيم تظاهرات سياحية وطنية على غرار الصالون الدولي للسياحة والأسفار، وسيلة لترويج الإلكتروني عبر موقع الواب الخاص به والذي يحتوي على جل المعلومات الخاصة بالمواقع والمنتوجات السياحية التي تزخر بها البلاد وكذا قوائم وعناوين وكالات السياحة والأسفار والحظيرة الفندقية الوطنية هذا فضلا على أن للوزارة لها موقع رسمي وصفحة على الفايسبوك لاسيما لترويج المؤسساتي والإعلان عن مختلف أنشطة القطاع.

وفي سياق متصل أكدت الوزيرة أن للوزارة أهداف للنهوض بالسياحة الجزائرية وذلك من خلال :

– تدعيم الاستثمار السياحي بتوفير الشروط للمستثمرين بدءا بالعقار السياحي في إطار القوانين المعمول بها.

• تكوين يد عاملة مؤهلة مختصة في الفندقة بتوفير معاهد للتكوين، وموجود الآن في الجزائر 11 معهد لتكوين ومدرسة وطنية، وستفتح في سبتمبر المقبل مدرسة عليا للتكوين في الفندقة وفق المعايير دولية مسيرة من مدرسة لوزان وهي مدرسة عليا في الفندقة في العالم لتكوين إطارات جزائرية.كما سينطلق في إنجاز 4 معاهد ليصبح عدد المؤسسات 16 موزعة عبر التراب الوطني لتكوين يد عاملة مؤهلة للارتقاء بهذا القطاع.

• وضع برنامج للترويج والإشهار من أجل التعريف بمقصد الجزائر السياحي من خلال الصالونات الوطنية والدولية، عن طريق الديوان الوطني للسياحة وكذلك باستعمال تكنولوجيات الإعلام الحديثة.

• وضع برنامج للجودة السياحية من أجل خلق بيئة إيجابية تتلاءم مع النشاط السياحي.

إحياء السياحة الحموية وعصرنتها

6 / ردا عن سؤال السيد محمد زوبيري ، عضو مجلس الأمة حول السياحة الحموية أكدت وزيرة السياحة والصناعات التقليدية أن تطوير السياحة الحموية في الجزائر تعد من أهم اهتمامات الوزارة، حيث قامت بدعم وتشجيع الاستثمار في مجال السياحة الحموية من خلال منح حق استغلال المياه الحموية بإنجاز 15 مشروع محطة حموية للخواص. وفي إطار إعادة تأهيل وعصرنة 8 محطات حموية ومركز للمعالجة بمياه البحر تابعين للشركة تسيير مساهمات الدولة والفندقة والسياحة تم تخصيص غلاف مالي لهم يقدر بـ 12 مليار دولار من طرف مجلس مساهمات الدولة لإعادة الاعتبار وعصرنة هذه المحطات.

وهذه العملية انطلقت في سنة 2013 وهي في مرحلة إتمام الدراسات للإنطلاق في أشغال إعادة التأهيل الكلية علما أن هذه العملية ستتكفل أيضا بتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في هذه المؤسسات قصد تحسين مستوى تقديم الخدمات لهذه المحطات وهي: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام بوحجر بعين تموشنت، حمام ربي في السعيدة، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام الصالحين ببسكرة، حمام الدباق بقالمة، حمام قرقور بسطيف، مركز للمعالجة بمياه البحر بسيدي فرج.

وفي إطار تنمية تأطير النشاطات الحموية تم القيام ببرنامج تكويني لفائدة العاملين على

مستوى المحطات الحموية موظفي الشبه الطبي والطبي، وتضمنت هذه العملية 15 دورة تكوينية استفاد منها 241 عامل عبر مستوى هذه المحطات، ومن جهة أخرى تم خلال أفريل 2014 الشروع في دراسة تخص تحسين الحصيلة الحموية عبر كل التراب الوطني، علما أن هذه الدراسة ستسمح بإنجاز خريطة حموية للجزائر بمواقعهم وذلك قصد التعرف أكثر على الموارد الحموية الحقيقة بغرض وضع أسس اللازمة للمحافظة على هذا الإرث الطبيعي واستغلال العقلاني في إطار الاستثمارات الحموية.

وفيما يخص المشاريع اللامركزية فمنذ سنة 2005 استفادت 22 ولاية من دراسات للتهيئة للمشاريع الحموية التي من شأنها إعداد المناخ اللازم للاستثمار والدروس اللازمة لهذا الغرض، وقد خصصت لهذه العملية مبلغ إجمالي يقدر بـ 1160 دينار جزائري، وقصد المواصلة في هذه العملية تم تسجيل دراسة وتهيئة 50 منبع حموي ذات الأولوية موزعين عبر 27 ولاية وذلك قصد تهيئتها لاستقبال مشاريع سياحية ذات طابع حموي وقد خصصت لتلك العملية التي ستنطلق في 2015 مبلغ يقدر بـ 11,5 مليار دينار جزائري.

كما ذكرت الوزيرة إلى أن القطاع وضع بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي إستراتيجية لتطوير هذا المنتوج السياحي، من خلال وضع قواعد عصرية وعلمية لهيكلة النشاط الحموي قصد تثمينه في إطار مندرج ومستدام وجعله أداة حقيقية لتنمية اجتماعية واقتصادية على المديين القصير والمتوسط وذلك عبر:

- تحسيس كل المتعاملين في النشاط الحموي للمحافظة على الثروة الحموية واستعمال أمثل لهذه الثروة.
- تنظيم المهن والحرف على مستوى المحطات الحموية والتكفل بتكوين وتأهيل الموارد البشرية قصد تحسين مستوى تقديم الخدمات.
- فتح النشاط الحموي على السياحة الحموية الترفيهية مع وضع شروط توزيع الاستغلال للموارد الحموية بين منتجات المخصصة للطلب الحموي والمنتجات المخصصة للترفيه.
- العمل على وضع نماذج وأساليب العصرية قصد استغلال أمثل للمحطات الحموية.
- تكوين المسيرين في مجال السياحة الحموية الترفيهية.
- تفعيل إستراتيجية الاتصال خاصة بالنشاط الحموي واعتماد عملية الاتصال فاعلة اتجاه المستثمرين.

الحفاظ على العقار الفلاحي..من أولويات الحكومة

أجاب السيد عبد الوهاب نوري، وزير الفلاحة والتنمية الريفية على سؤال السيد عبد الرحمان يحي، عضو مجلس الأمة حول الاجراءات المتخذة للوقوف في وجه عملية النهب التي يتعرض لها العقار الفلاحي في ولاية جيجل من أجل استغلاله في طابعه غير الأصلي. والذي تساءل كذلك عن مدى تقدم تسوية وضعية العقار الفلاحي الذي يعتبر أساس الأمن الغذائي حيث أوضح بأن الوزارة تعمل بدون هوادة من أجل المحافظة على العقار الفلاحي الذي يعتبر المهمة الأولى للدولة وقد أعطى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تعليمات بضرورة الحفاظ على الأراضي الفلاحية خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في الـ 26 أوت الماضي.ومن هذا المنطلق أكد الوزير بأن الوزارة الوصية تحارب باستمرار هذه التجاوزات من خلال رفع دعاوى قضائية باستمرار على المخالفين.

وفيما يخص تسوية عقود الامتياز صرح السيد عبد الوهاب نوري بأن عدد المستفيدين من هذه العقود قد بلغ 1864 حيث قدر عدد الملفات المودعة بـ 1790 وعدد الملفات المحولة لمديرية أملاك الدولة بلغ 1742 ليقدرعدد العقود المسلمة للمستفدين بـ 1682.

كما أجاب وزير الفلاحة عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم الذي قراته السيدة رفيقة قصري بالنيابة والمتعلق بالنتائج الأولية لعملية الامتياز الفلاحي وعن وجود إجراءات جديدة في هذا المشروع. مصرحا بأن الدولة خصصت حوالي 200 مليار دينار جزائري سنويا في إطار المخطط الخماسي 2010 – 2014.

كما تم رفع هذا الغلاف المالي خلال المخطط الخماسي 2015 – 2019 إلى 300 مليار دينار جزائر بقرار أصدره رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي يولي عناية خاصة للنهوض بالتنمية الفلاحية إلى مستويات تضمن الأمن الغذائي في المستقبل .

ومن أجل تحسين عمليات الدعم وتمكين الفلاحين من الاستثمار وتحكم أكبر في الموارد المالية وإضفاء شفافية أكبر في تسيير هذه

تنويع مصادر المياه في ولاية بشار للقضاء على مشكل الجفاف

تقدم السيد سليمان كرومي، عضو مجلس الأمة بسؤال للسيد حسين نسيب ، وزير الموارد المائية عن الإجراءات التي تقوم بها وزارة الموارد المائية لمواجهة ظاهرة الجفاف التي تعاني منها بلديات ولاية بشار، في الوقت الذي يعرف فيه سد جر تربة انخفاضا محسوسا في نسبة المياه، حيث كان من المنتظر أن يتوقف عن الضخ نهائيا أواخر شهر سبتمبر 2014. فأكد بأن الوزارة اتخذت عدة إجراءات لتلبية حاجيات مواطني البلديات المتضررة موضحا أنه خلال الزيارة التي قام بها خلال شهر ماي 2014 اتخذت الوزارة تدابير عاجلة من شأنها أن تؤمن المياه لسكان المنطقة.

أولا : تحويل محطة عائمة من سد غريب بعين الدفلى إلى سد جرف التربة ليساعد على ضخ المياه المتبقية.

ثانيا: تسخير شركة عمومية لإنجاز مجموعة الأبار بمنطقة موغل.

ثالثا: تنويع مصادر المياه للقضاء على الاتكال الكلي على سد جرف التربة عن طريق :

- التوجه للاستعمال المياه الجوفية.
- إنجاز سدود أخرى على أحواض أخرى.
- الشروع في دراسة استرشادية هيدرولوجية في ولاية بشار لتحديد الموارد الجديدة.
- تدعيم سد جرف التربة من أجل القضاء على التسربات واسترجاع مياه المنبع.
- انجاز دراسة من أجل رفع إمكانية علو جزء من السد لزيادة طاقته بـ 140 مليون م3.
- الاسراع في تحسين محطة الضخ لسد جرف التربة.

الموارد مع التخفيف من الاجراءات التي كانت معتمدة في وقت سابق -أضاف مسؤول القطاع- بأنه قد تم اختصار آليات الدعم الفلاحي من ستة صناديق إلى صندوقين فقط هما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية من خلال القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 المتضمن قانون المالية 2013.

وفيما يخص بالتحفظات المتعلقة بالجانب البيروقراطي فقد وضعت الوزارة عدة إجراءات لتطوير برنامج الدعم الفلاحي وذلك بتسهيل عملية الدعم المقدم من طرف الوزارة على مستوى ممثليها من مديريات المصالح الفلاحية ومحافظات الغابات. لاسيما فيما يتعلق بالدراسة الجدية للطلبات المودعة من قبل الفلاحين. وكذا تقديم تحفيزات جديدة من بينها تسهيل الاستفادة من القروض وكذا تحقيق نسبة الفوائد كما ذكر مسؤول القطاع بأن عقود الامتياز الخاصة بالأراضي هي بصدد الانتهاء وما تزال عقود أخرى محل نزاع أمام الجهات القضائية.

أما السيد محمود زيدان عضو مجلس الأمة فقد تساءل عن وجود قانون وتنظيمات تتحكم في نشاط الموالين الحقيقيين ودور الغرفة الفلاحية في الحد من ظاهرة ارتفاع أسعار الأعلاف والشعير في ظل المضاربة بهذه المواد فأجاب وزير الفلاحة بأن الدولة قد وحدت ثمن الأعلاف للمحافظة على الثروة الحيوانية وقد وضعت آليات تحدد شروط الاستفادة منها ، والتي أساسها بطاقة المربي المصادق عليها من الغرفة الفلاحية للولاية وكذا البطاقة التشخيصية تسلمها نفس الغرفة بالإضافة إلى شهادة التلقيح لأخر حملة تلقيح مسلمة من قبل بيطري مفوض من المفتشية البيطرية.وأخير قائمة أسماء المربين من الحملة الاخيرة للتلقيح الوقائي معدة من قبل مديرية المصالح الفلاحية كما أن التوزيع تقوم به تعاونيات الحبوب والبقول الجافة على أساس قائمة مربي الاغنام التي تعدها الغرف الفلاحية للولاية التابعة للمناطق الرعوية. وفيما يتعلق بالمضاربة كشف مسؤول القطاع عن إجراءات لتطهير القوائم تقوم بها الجهات المعنية.

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

رئيس اللجنة السياسية بمجلس الشيوخ الكولومبي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 24 جوان 2014، بمقر المجلس، السيد خوان مانويل غالان، رئيس اللجنة السياسية بمجلس الشيوخ الكولومبي والوفد المرافق له.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية لاسيما على الصعيد البرلماني وسبل دفعها إلى مستويات أفضل خاصة وأن للبلدين إمكانات ومجالات متعددة لإقامة تعاون وبناء وإرساء حوار وتبادل آراء مستمر حول كبريات القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. وقد نالت قضية الصحراء الغربية حيزا هاما في هذا اللقاء خاصة وأن الوفد الكولومبي كان قد عاد من زيارة للمخيمات الصحراوية أين وقف على حقيقة الوضع في الصحراء وتصميم شعبها على انتزاع حقه في تقرير المصير والحرية وهو الحق الذي أكده الطرفان خلال هذه المحادثات.

رئيسة لجنة الشؤون الخارجية للماليين بالخارج والاندماج بالجمعية الوطنية لجمهورية مالي

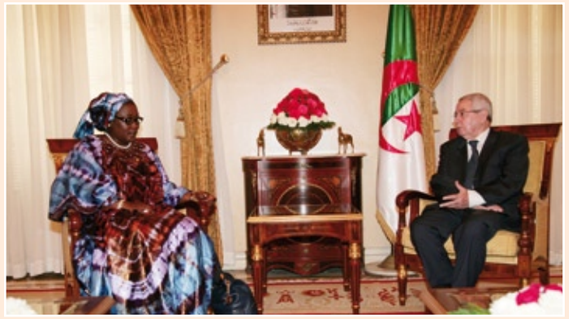

واستقبل، يوم الاثنين 04 أوت 2014، بمقر المجلس، السيدة ديالو أيساتا توري، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية للماليين بالخارج والاندماج بالجمعية الوطنية لجمهورية مالي.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات الثنائية الجزائرية المالية والتي تمتد جذورها في عمق التاريخ خاصة خلال حرب التحرير الوطنية حيث كان مالي قاعدة خلفية على حدودنا الجنوبية سمحت بفتح جبهة الكفاح المسلح جنوب الجزائر، هذه العلاقات التاريخية هي من بين ما يبرر الوقوف الدائم للدولة الجزائرية والدعم الكامل للشعب المالي وحكومته من أجل إحلال السلم والأمن والاستقرار في ظل الوحدة الوطنية والترابية لجمهورية مالي.

كما تناولت المحادثات القضايا الدولية والجهوية وتطور الوضع في منطقة الساحل وتأثير هذه الأوضاع على الأمن والاستقرار في المنطقة ومنها قضية الصحراء الغربية التي تمس تداعياتها كل دول المنطقة حيث تم التأكيد على ضرورة العمل على إيجاد حل لهذه القضية طبقا لقرارات ولوائح المنظمات والهيئات الدولية.

تعزيز وترقية العلاقات البرلمانية بين البلدين كانت أيضا في صلب المحادثات، حيث تم التأكيد على ضرورة أن يكون للبرلمانيين دور أكثر فعالية للارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مستويات أفضل بتكثيف التشاور والتنسيق بين برلمانيي البلدين في المحافل والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية.

رئيس البرلمان العربي

واستقبل أيضا يوم الاثنين 08 سبتمبر 2014، بمقر المجلس، السيد أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي.

خلال هذا اللقاء تم استعراض العلاقات البرلمانية بين البرلمان الجزائري والبرلمان العربي والذي أنشئ للتذكير طبقا لقرارات وتوصيات القمة العربية التي احتضنتها الجزائر سنة 2005. وتم التطرق إلى نشاطات البرلمان العربي ودوره في تفعيل وتدعيم العلاقات العربية خاصة وأن العالم العربي يمر حاليا بمرحلة حساسة تستوجب الالتقاء والتشاور والعمل على مواجهة هذه الأوضاع ومعالجة القضايا العربية المشتركة. ولكونه عضو في المجلس الوطني الاتحادي الاماراتي تم التعرض من جهة أخرى إلى العلاقات الثنائية الإماراتية وبحث سبل الارتقاء بهذه العلاقات برلمانيا إلى مستوى علاقات البلدين المميزة.

رئيس البرلمان العربي السيد أحمد بن محمد الجروان وخلال لقائه هذا بالسيد عبد القادر بن صالح، هنأ الجزائر على تحرير رعاياها الدبلوماسيين الذين كانوا محتجزين في مالي وعبّر عن تقديره لحنكة القيادة الجزائرية وهدوء وفعالية دبلوماسيتها في معالجة القضايا الحساسة.

السفراء

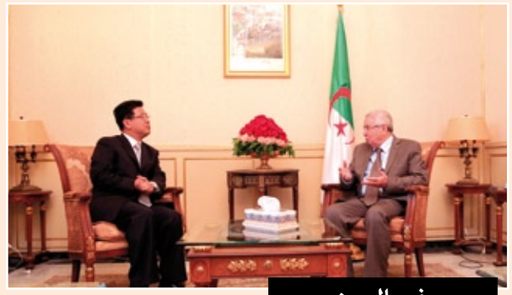

سفير الصين

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 14 جويلية 2014، بمقر المجلس، السيد يانغ غوانغيو، سفير الصين بالجزائر. خلال اللقاء تم استعراض العلاقات التاريخية المتميزة ومجالات التعاون الواسع والمتزايد، والتأكيد على الإرادة السياسية التي تدفع باتجاه تقوية هذا التعاون من خلال اتفاق الشراكة الاستراتيجية.. كما حرص الجانبان بهذه المناسبة على ابداء الارتياح لمستوى ما وصلت إليه العلاقات بين الجزائر والصين، وتطلعهما إلى المزيد من التقارب والتعاون بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

سفير المكسيك

واستقبل، في نفس اليوم، بمقر المجلس، السيد ميخارلس جون حوسي غونزلاس، سفير المكسيك بالجزائر و خلال هذه المقابلة التطرق للعلاقات الثنائية وضرورة العمل من أجل تكريس تعاون مثمر بالنظر لما يتوفر عليه البلدين من قدرات وامكانيات تشجع على فتح الآفاق واسعة للتعاون الاقتصادي في العديد من المجالات بما يترجم مستوى العلاقات السياسية الجيدة بين المكسيك والجزائر.

سفير اليمن

كما استقبل، يوم الخميس 04 سبتمبر 2014، بمقر المجلس، السيد جمال عوض ناصر، سفير اليمن بالجزائر الذي أدّى له زيارة على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وكان اللقاء مناسبة للتطرق للعلاقات الثنائية وحرص قيادتي البلدين على تعزيزها والرقي بها واستعراض الجهود المبذولة في اليمن لتجاوز ما يواجهه الشعب اليمني من صعوبات. كما تناول اللقاء التعاون البرلماني وأهمية ترقية التشاور والتواصل للمساهمة في تعميق وتوسيع مجالات التعاون خدمة لمصلحة الشعبين الشقيقين.

سفير فرنسا

وأدّى في نفس اليوم الخميس 04 سبتمبر 2014، السيد اندري باران، سفير فرنسا بالجزائر، زيارة مجاملة إلى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وتناول هذا اللقاء العلاقات الثنائية وما يطبعها من ديناميكية إيجابية لصالح البلدين كما استعرض الوضع في المنطقة والتحديات الراهنة فيها، لاسيما منطقة الساحل .. كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفيرة جمهورية الشيلي الجديدة

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 10 سبتمبر 2014، بمقر المجلس، السيدة مارسيا كوفاريبياس، سفيرة جمهورية الشيلي الجديدة ببلادنا التي أدت له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين والفرص المتاحة لترقيتها لاسيما على المستوى الاقتصادي.. وبهذا الصدد أكد الجانبان على ضرورة فتح آفاق التعاون من خلال تبادل الزيارات وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على استكشاف امكانيات المساهمة في توسيع مجالات التعاون وهو ما من شأنه أن يترجم خصوصية العلاقات الجزائرية الشيلية.

تطوير العلاقات البرلمانية والدفع بالعـــــلاقات التجارية والاقتصـــادية

بدعوة من رئيس مجلس الأمة، قام وفد عن مجلس الشيوخ الكيني بقيادة السيد دفيد إكوي إتيرو ، رئيس مجلس الشيوخ الكيني بزيارة رسمية للجزائر دامت خمسة أيام من 15 إلى 19 سبتمبر 2014، قام خلالها الوفد بعدة لقاءات ومحادثات مع عدد من المسؤولين.

جرت يوم الاثنين 15 سبتمبر 2014، بمقر مجلس الأمة محادثات برلمانية بين وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس ووفد عن مجلس الشيوخ الكيني يقوده السيد دفيد إكوي إتيرو، رئيس مجلس الشيوخ الكيني .

خلال هذه المحادثات، تم استعراض العلاقات الثنائية الكينية الجزائرية والتي تمتد جذورها إلى سنوات الكفاح التحرري وبحث سبل تطويرها خاصة في المجال البرلماني، وتم التأكيد على ضرورة أن تكون العلاقات البرلمانية قاعدة لدفع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين إلى مستويات أفضل. القضايا الدولية والجهوية الراهنة خاصة في القارة الإفريقية كانت من بين النقاط التي تم التطرق لها خلال هذا اللقاء نظرا للمكانة الهامة والمحورية للجزائر في القارة الإفريقية. في هذا الإطار أشار السيد دفيد إكوي إتيرو بالدور الفعال والبارز للجزائر في مختلف المحافل والهيئات الدولية دفاعا عن القضايا الإفريقية وحق شعوبها في التنمية والسلم والاستقرار و مكافحة الإرهاب.

وكان لرئيس مجلس الشيوخ الكيني محادثات مع كل من :

• الوزير الأول، **عبد المالك سلال**

• رئيس المجلس الشعبي الوطني، **محمد العربي ولد خليفة**

• وزير الشؤون الخارجية، **رمطان لعمامرة**

• وزير الفلاحة والتنمية الريفية، **عبد الوهاب النوري**

• وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة، **دليلة بوجمعة**

على هامش الزيارة :
خلال زيارته للجزائر قام الوفد البرلماني الكيني برئاسة السيد دفيد إكوي إتيرو، رئيس مجلس الشيوخ الكيني بزيارة لكل من:

• المتحف الوطني للمجاهد

• قصر الرياس (Bastion 23)

• المتحف الوطني للفنون الجميلة

• المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ

• حديقة التجارب (الحامة)

التحضير لمشروع قانون حول تكريس حقوق المرأة العربية

رئيس البرلمـــــــان العربي في ندوة حول «دور النساء والأمهات في الحفاظ على التماسك الأسري والإستقرار الاجتماعي» بالجزائر يكشف:

شارك وفد البرلمان العربي تحت رئاسة السيد أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي، بالجزائر يومي 10 و11 سبتمبر 2014، في ندوة حول «دور النساء والأمهات في الحفاظ على التماسك الأسري والإستقرار الاجتماعي» من تنظيم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني والأسرة.

وجاء عقد هذه الندوة نتيجة للمتغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما دعا الحكومات العربية إلى إعادة النظر في دور المرأة في تحقيق التماسك الأسري والاستقرار الاجتماعي، بهدف إلقاء الضوء على دور الأم في حماية الأسرة من المخاطر، والتأكيد على الدور الرئيسي والجوهري للأم في دعم التماسك الأسري، والاستقرار الاجتماعي.

ربط السيد أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي، دور المرأة في المجتمع بالظرف الحساس الذي يمر به الوطن العربي، قائلا ان الأمن والاستقرار يبدأ في الأسرة، وأمن واستقرار الأسرة يكمن في أمن المرأة نفسها.

وثمّن المتحدث تجربة الجزائر في هذا المسعى، معتبرا إياها بالمدرسة النموذجية التي أسسها الرئيس بوتفليقة بما يجعلها ركيزة الاستقرار والأمن في الوطن العربي.

وفي حديثة عن دور المرأة العربية، كشف السيد الجروان أن البرلمان العربي بصدد اعداد مشروع قانون يسمح بتكريس حقوق المرأة العربية لتمكينها من المشاركة في صناعة المستقبل العربي.

وأبرز أن هذا المشروع الذي تدرسه لجنة مختصة يتضمن أربعة محاور تتعلق بحقوق المرأة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وفي التعليم والإعلام وسيتم عرضه على البرلمانات العربية ثم يحال على جامعة الدول العربية لإعتماده.

وفي هذا المقام، أشاد بالمكانة التي حققتها المراة الجزائرية التي لعبت دورا بطوليا إبان الثورة التحريرية وانتزاعها لمكاسب جديدة مكنتها من تقلد مناصب عليا في الدولة الجزائرية.

من جهة أخرى، وفيما يخص القضية الفلسطينية دعا السيد الجروان المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته إزاء هذه القضية المحورية بالنسبة للوطن العربي مؤكدا في نفس الوقت على ضرورة ملاحقة العدو الصهيوني و تحميله المسؤولية إزاء الكارثة الإنسانية.

ودعا أيضا إلى متابعة المتسببين في هذه الجرائم إلى جانب إعادة إعمار فلسطين، عموما، وغزة، على وجه الخصوص، مشير إلى أن البرلمان العربي يدعم المبادرة المصرية لتمديد الهدنة.

وبالمناسبة، افاد المتحدث أن البرلمان العربي اعتمد القضية الفلسطينية في قلب الأمة العربية والإسلامية شعار دورته الحالية، موضحا أن البرلمان العربي يدعم الوحدة الفلسطينية ويتابع مستجدات القضية الأم في المحافل الدولية من خلال إطلاق المناشدات لتعرية العدو الصهيوني ونقل الصورة الحقيقية عن الإعتداء الغاشم على فلسطين من خلال أفلام وثائقية سلمت نسخا منها إلى المؤسسات الدولية.

واتفق المتدخلون في أشغال الندوة، على أهمية تنسيق الجهود للبحث عن أفضل السبل التي تمكن النساء والأمهات من القيام بأدوارهن كاملة على الصعيدين الأسري والمجتمعي، وفتح الآفاق أمامهن بما يتيح لهن مواصلة رسالتهن في تربية النشء الصالح وتماسك الأسرة وحمايتها في ظل عدم الاستقرار والنزاعات التي يعرفها الوطن العربي.

للإشارة شرع رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان في زيارة إلى الجزائر إلتقى خلالها مع رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد محمد ولد خليفة وعدد من مسؤولين الحكومة، دعا من خلالها إلى توحيد الجهود في إطار عمل عربي مشترك يتناسب مع الوضع الراهن الذي تمر به المنطقة العربية خاصة في مجال ضبط الأمن العربي.

وأوضح السيد الجروان، خلال لقاءاته، أن الظروف التي يمر بها الوطن العربي ستدعي توحيد الجهود والعمل في إطار التشاور والتشارك خاصة في مجال الأمن القومي وحماية مقدرات الأمة العربية وتحقيق تنمية مستدامة بالمنطقة.

وفي ذات السياق، أبرز أن البرلمان العربي الذي يبدي ثقة في القادة العرب يدعو الشارع العربي إلى توحيد صفه باعتباره شريكا فاعلا في رسم السياسية العربية المشتركة خدمة للمصالح العليا للأمة العربية وتكريس مبدأ الديمقراطية.

وذكر ذات المسؤول أن البرلمان العربي، وفي ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية، يعتمد على مبدأين أساسين هما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان والعمل على بناء جسور وعلاقات مع الجوار العربي بهدف نقل رسالة الشارع العربي إلى المجتمع الدولي في صورة موحدة.

وأكد السيد الجروان أن مبادئ البرلمان العربي تتلاقى مع مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الداعية إلى عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للأوطان والتصدي لكل أشكال تمويل الإرهاب لاسيما عدم دفع الفدية للمختطفين.

وفي سياق ذي صلة، أشاد رئيس البرلمان العربي بتحرير الرهائن الدبلوماسيين الجزائريين الذين كانوا محتجزين بغاو(مالي) مرجعا نجاح هذا الإنجاز إلى حنكة الدبلوماسية الجزائرية التي تمكنت بفضل تمسكها بمبدأ عدم دفع الفدية للمختطفين من تفويت فرصة تمويل الإرهاب.

وبالمناسبة، استنكر لجوء بعض الدول إلى دفع الفدية واصفا إياها بممارسات غير قانونية تساهم في تفعيل وتقنين تمويل الإرهاب باعتبار ذلك نوع من المكافأة للمجموعات الإرهابية.

أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية للعام 2014 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يضم السيد رشيد بوغربال، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد والسيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، في أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية للعام 2014 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 23 إلى27 جوان 2014 بستراسبورغ (فرنسا).

وقد تدارس المشاركون عدة مواضيع من بينها :

• تدفق الهجرة المختلطة على السواحل الإيطالية.

• المساهمة البرلمانية في حل النزاع القائم في الصحراء الغربية.

• تقييم تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالجمعية البرلمانية.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وذلك بصفة «مدعو».

الدورة السنوية 23 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك عن غرفتي البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) في اجتماعات الدورة السنوية 23 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE) ، المنعقدة بمدينة باكو (أذربيجان)، خلال الفترة الممتدة من 28 جوان إلى 03 جويلية 2014.

وقد تكون الوفد من السادة :

• السيد الهاشمي جيار، عضو مجلس الأمة ورئيس الوفد

• سليمان كرومي، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والشؤون الدينية بمجلس الأمة

• سعيد لخضاري، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

• محمد قاسم العيد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وقد تدارس برلمانيو (AP-OSCE) العديد من المواضيع في إطار الموضوع الرئيسي للدورة: «40 سنة بعد هلسنكي : نحو سلم إنساني للجميع».

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE) ، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

قمة الصيف 2014

شاركت السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة في أشغال «قمة الصيف 2014» والمنظمة من طرف منتدى النساء البرلمانيات بالتعاون مع البرلمان الرواندي، والتي انعقدت بمدينة كيقالي (جمهورية روندا)، خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 03 جويلية 2014.

وقد ناقش المشاركون العديد من المواضيع من بينها:

• المساواة السياسية بين المرأة والرجل ودور المرأة في التغيير الاجتماعي .

• دور المرأة في استتباب السلم المصالحة والأمن.

• أهداف الألفية للتنمية 2015 : تأثير النساء البرلمانيات

• مساهمة الدساتير والقوانين في تحقيق المساواة.

المنتدى السادس لتحالف الحضارات للأمم المتحدة

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة في المنتدى السادس لتحالف الحضارات للأمم المتحدة، الذي انعقد يومي 29 و 30 أوت 2014 ببالي (إندونيسيا)، وقد انعقد المنتدى تحت شعار «الوحدة في التنوع: الاحتفال بالتنوع من أجل قيم مشتركة».

المـــدار البرلمانـــي

أوكرانـــيا

البرلمان يصادق على قانون «الحكم الذاتي» لدومباس

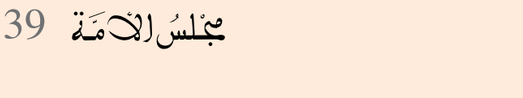

صادق البرلمان الأوكراني يوم الثلاثاء 16 سبتمبر 2014، على قانون الحكم الذاتي في مناطق الشرق المعرضة للاشتباكات منذ أفريل الماضي، على أن تتم بها انتخابات في 7 ديسمبر المقبل. كما أقر البرلمان قانون عفو شامل يستثني المسلحين الذين شاركوا في المواجهات مع القوات المركزية التابعة لكييف.

وجاء الرد من نائب الوزير الأول في دومباس آندري بورقين الذي قال "ليس لجمهورية دومباس أي علاقة بأوكرانيا منذ فترة".

وبالموازاة مع ذلك، وقعت كييف اتفاق الشراكة مع أوروبا لينهي الارتباط التاريخي القائم بين كييف وموسكو. يشار إلى أن اتفاق الشراكة مع أوروبا كان السبب في تأجيج الوضع في أوكرانيا عندما رفض توقيعه الرئيس المخلوع يانكوفيتش. وقتها خرج المعارضون إلى الشارع واعتصموا بالمؤسسات العمومية ، فيما رفض الأمن التدخل لتفريق المتظاهرين ، وأسقطوا النظام الموالي لموسكو وخلفه آخر موالٍ لأوروبا. وسقطت شبه جزيرة القرم في فم روسيا ثم نشب التوتر في شرق البلاد.

كما تم أيضا بالموازاة في البرلمان الأوروبي والبرلمان الأوكراني، التصويت على اتفاق الشراكة المبرم بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

اسبانـــــيا

برلمان "كتالونيا" يصادق على قانون شرع استفتاء شعبيا للانفصال على إسبانيا

صادق برلمان منطقة كتالونيا الاسباني يوم 19 سبتمبر 2014 على قانون يسمح لحكومة المنطقة بإجراء استفتاء شعبي في شهر نوفمبر المقبل حول «حرية تقرير المصير» في خطوة ترفضها حكومة مدريد بشدة.

وقال التلفزيون الاسباني الرسمي أن القانون صدر بتأييد 106 نائبا هم ممثلو الأحزاب السياسية القومية والانفصالية على رأسها حزب «الاتحاد والتقارب» الحاكم في الإقليم وذلك بدعم من الحزب الاشتراكي الكتالوني ليمثلوا بذلك 78,5 في المائة من الأصوات في حين عارض القرار 28 نائبا ينتمون للحزب الشعب المحافظ وحزب «المواطنين» في كتالونيا.

وينص القانون على منح حكومة الاقليم ذات الحكم المستقل صلاحيات اجراء استفتاء شعبي «شرعي يتمتع بجميع الضمانات الديمقراطية وينطوي ضمن الأطر القانونية» فيما دعت الأحزاب السياسية حكومة مدريد إلى احترام القرار وعدم محاولة التصدي له.

وكانت نائبة رئيس الوزراء الاسبانية سورايا ساينز دي سانتا ماريا قد أكدت في مؤتمر صحفي عقب اجتماع مجلس الوزراء في وقت سابق أن الاستفتاء في كتالونيا غير قانوني وفق الدستور الاسباني مشددة على أن الحكومة الاسبانية لن تسمح بإجرائه.

من جانبه أكد رئيس الوزراء مريانو راخوي الأسبوع الماضي أن حكومته اتخذت جميع الاجراءات لمنع قيام ذلك الاستفتاء مشددا على أنه أمر جدي يطال سيادة اسبانيا ووحدتها دون أن يذكر ماهية تلك الإجراءات.

وكان رئيس حكومة إقليم كتالونيا أرتور ماس أعلن العام الماضي عزمه أجراء استفتاء شعبي بشأن استقلال الاقليم عن اسبانيا في التاسع من شهر نوفمبر المقبل بطرح سؤالين هما «هل تريد أن تكون كاتالونيا دولة ؟» وفي حال تم الاجابة بنعم يتم الاجابة عن السؤال الثاني «هل تريد أن تكون تلك الدولة مستقلة؟».

ورفض البرلمان الاسباني في أفريل الماضي مشروع قانون قدمه برلمان كتالونيا مطالبا فيه بتطبيق المادة 150 من الدستور الاسباني والتي تقضي بإمكانية تفويض الحكومات المستقلة بإجراء استفتاءات شعبية ما جعله يبحث عن سبل بديلة لاضفاء الشرعية على الاستفتاء.

ومن المتوقع أن ترفع الحكومة الاسبانية اعتراضها على القرار حال صدور بشكل رسمي لدى المحكمة الدستورية الاسبانية لتبت بالأمر مع أنه من المتوقع أن تقض المحكمة ذلك القرار علما أن استفتاء أجري مطلع الشهر الجاري بظهر أن 45 في المائة من الشعب الكتالوني يرى بضرورة الامتثال لحكم المحكمة الدستورية في حال طعنت قرار الاستفتاء.

رئيس حكومة اقليم كتالونيا وهو يوقع مرسوما للتصويت على الاستقلال

ليـــــبيا

البرلمان يمنح الثقة لحكومة الثني

منح النواب الليبيون المجتمعون في مدينة طبرق شرقي البلاد الثقةَ لحكومة أزمة برئاسة عبد الله الثني، بعد محاولتين فاشلتين أجبرتاه على إجراء تعديلات وزارية في الأسماء المقترحة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن المتحدث الرسمي باسم البرلمان المجتمع في طبرق فرج بوهاشم قوله إن حكومة الثني حازت على الثقة بعد أن صوت لصالحها 110 نواب من أصل 112 حضروا جلسة التصويت. وقال بوهاشم إن «الحكومة ستباشر مهامها بعد أداء اليمين القانونية الأحد 28 سبتمبر 2014 ، من مدينة البيضاء (1200 كلم شرق العاصمة طرابلس) حتى إخراج الميليشيات المسلحة منها».

وكان الثني فشل الأحد الماضي في تمرير حكومته للمرة الثانية كونه اكتفى بإرسال قائمة ناقصة للتشكيلة إلى النواب من دون أن يحضر جلستهم وفقا لما كان متفقا عليه سابقا.

وضمت التشكيلة إضافة للثني ثلاث عشرة حقيبة وزارية يشغلها تكنوقراط، بينهم ثلاثة نواب للرئيس، لكن حقيبة الدفاع بقيت شاغرة مجددا.

ونواب رئيس الحكومة بموجب التشكيلة هم النائب لشؤون الأمن المهدي حسن مفتاح اللباد، ولشؤون الخدمات عبد السلام البدري ، ولشؤون الهيئات ع بد الرحمن الطاهر الأحيرش.

لبنـــــان

البرلمان يفشل في انتخاب رئيس للبلاد للمرة الـ 13

فشل مجلس النواب البرلمان اللبناني، يوم الثلاثاء 23 سبتمبر 2014 ، للمرة الثالثة عشرة على التوالي، في انتخاب رئيس جديد للبلاد؛ بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد جلسة البرلمان. وتم تحديد موعدا جديدا لانعقاد الجلسة الرابعة عشرة.

وجاء في بيان صادر عن الأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر، أن رئيس المجلس نبيه بري «أرجأ الجلسة الـ13 المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية بسبب عدم اكتمال النصاب».

ووصل عدد النواب الذين حضروا إلى مقر البرلمان في وسط بيروت إلى 18 نائبا، في حين يتوجب حضور ثلثي عدد النواب البالغ أي 86 من أصل 128 لتأمين نصاب انتخاب الرئيس اللبناني في الدورة الأولى.

وفي حال عدم حصول المرشّح على ثلثي عدد النواب المطلوب للفوز، تجري عملية اقتراع جديدة يحتاج فيها المرشّح إلى 65 صوتًا على الأقل للفوز بالمنصب.

ويتيح الدستور لمجلس النواب انتخاب أي مسيحي ماروني من دون أن يكون أعلن ترشيحه.

السويـــــــد

السويد تتجه يسارا بعد نتائج الانتخابات التشريعية

ألحق تحالف اليسار بقيادة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الهزيمة بخصمه تحالف يسار الوسط بزعامة رئيس الوزراء فريدريك رينفيلت السويدي في الانتخابات العامة التي شهدتها البلاد الأحد 14 سبتمبر 2014.

وأبلى اليمين المتطرف المناوئ لسياسات الهجرة في هذه الدولة الواقعة في شمال أوروبا بلاء حسنا هو الآخر، إذ حصد 12.9 % من أصوات الناخبين – وهي أكثر من ضعف النسبة التي حصل عليها في الانتخابات الماضية – ليحتل بذلك المركز الثالث.

وقد أظهرت نتائج غير رسمية تقدم تحالف الحزب الديمقراطي الاشتراكي والخضر واليساريين على الائتلاف الحاكم وحصول تحالف المعارضة على نحو 45 % من الأصوات.

وبعد إحصاء أكثر من 99 % من الأصوات، نالت كتلة اليسار بقيادة الحزب الديمقراطي الاشتراكي 43.7 % من أصوات الناخبين ، فيما حصل الائتلاف الحاكم على 39.3 %.

وبهذه النتيجة أضحى الوضع مهيأ لزعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ستيفان لوفين، لمحاولة تشكيل حكومة ائتلافية مع حزبي الخضر واليسار. وأمام حشد من أنصار حزبه في العاصمة أستوكهولم ، تعهد لوفين بعدم التعاون مطلقا مع الحزب الذي يوصف هناك باليمين المتطرف ممثلا في حزب ديمقراطي السويد، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه يمد يده إلى «أحزاب ديمقراطية أخرى» ترغب في التعاون معه في البرلمان.

وبلهجة المنتصر، رغم حلول حزبه ثالثا، أعلن زعيم حزب ديمقراطيي السويد جيمي أكسون أن حزبه اليميني المتطرف أصبح «سيد اللعبة» في البلاد بنتيجة الانتخابات التشريعية التي أحرز فيها تقدما تاريخيا. وقال أكسون أمام حشد من أنصار حزبه في أستوكهولم «نحن الآن أسياد اللعبة المطلقون».

وكان اليمين المتطرف تمكن في 2010 من دخول البرلمان ، إلا أن الأحزاب السبعة الأخرى المتمثلة في البرلمان (معارضة يسارية من ثلاثة أحزاب وأغلبية يمين وسط من أربعة أحزاب) أقصته تماما.

وتواجه الآن السويد صاحبة أكبر اقتصاد في دول الشمال حكومة أقلية ضعيفة مع احتمال حدوث مأزق سياسي بعد ظهور حزب ديمقراطيي السويد المعارض للهجرة ثالث أكبر حزب ليمسك بميزان القوى.

ويواجه الآن لوفين –وهو عامل لحام ومفاوض نقابي سابق– مفاوضات صعبة وطويلة لتشكيل حكومة. ورغم أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي هو أكبر حزب كانت تلك أسوأ نتيجة حققها في انتخابات منذ مائة عام.

نيوزيلانـــــدا

فوز حزب رئيس الوزراء النيوزلندي في الانتخـــــابات التشريعية

اعترف رئيس وزراء نيوزيلندا جون كي ، بأنه كان يشعر بالتوتر قبل الانتخابات التشريعية التي جرت يوم السبت 20 سبتمبر 2014، التي قاد فيها حزبه «الحزب الوطني» المحافظ إلى السلطة للمرة الثالثة.

وواجه حزب يمين الوسط حملة صعبة بعد الكشف عن مزاعم بشأن تورط حكومة كي في أنشطة مراقبة واسعة على المواطنين. ولكن الحزب زادت حصته من الأصوات في الانتخابات إلى 48 في المئة ، مقابل 44.5 في المئة حصل عليها في انتخابات عام 2008.

ووصف كي نتائج الانتخابات بأنها «انتصار لأولئك الذين تمسكوا بإيمانهم». وأضاف «هذا انتصار لأولئك الذين رفضوا التشتت والذين يعرفون أن التصويت لصالح (الحزب) الوطني كان تصويتا من أجل مستقبل أكثر إشراقا لجميع النيوزيلنديين».

ومع فرز جميع الأصوات باستثناء الأصوات الخاصة ، يبدو أن الحزب الوطني حصل على 61 مقعدا من أصل 121 مقعدا في البرلمان. وقال كي إنه سيسعى إلى تشكيل حكومة مع أحزاب الأقلية «أكت» و «المستقبل المتحد» و«حزب ماوري».

وقال كي لراديو نيوزيلندا : «في الأيام المقبلة ، سأتحدث إلى قادة الأحزاب السياسية بهدف تجميع أغلبية أوسع وضمان تشكيل حكومة مستقرة وقوية» على الرغم من أن «نتيجة الانتخابات المذهلة ربما تسمح للحزب بالحكم منفردا».

وحصل حزب العمال على 24.7 في المائة من إجمالي الأصوات ، مما يخوله للفوز بـ 32 مقعدا مقارنة مع 34 مقعدا في البرلمان السابق. كما نجح حزب الخضر في الحصول على 10 في المائة من الأصوات ، وهو ما يعني فوزه بـ 13 مقعدا في البرلمان. وفشل حزب الإنترنت الجديد ، الذي ينتمي إليه الألماني الأصل كيم دوتكوم والشركاء بالانتخابات «حركة مانا» للسكان الاصليين في الحصول على أي مقعد في البرلمان.

يغادرنا عشية ستينية نوفمبر
رسالة تعزية بعث بها السيد عبر القادر
بن صالح رئيس مجلس الأمة
إلى عائلة الفقيد المرحوم
زبير بوعـــجاج

تولى الله سبحانه وتعالى المجاهد المرحوم زوبير بوعجاج برحمته، فتسامت روحه الطاهرة إلى عليين.. إلى جواررب العزة جل وعلا مع من سبق من الشهداء الأفذاذ والمجاهدين والأخيار..

لقد كان المرحوم من الشهداء الذين كتب الله لهم امتدادا في العمر..وكان بعد الاستقلال في زمرة إخوانه المجاهدين الأصفياء من من شهدوا انبعاث الدولة الوطنية المستقلة..

أخونا الفقيد من أولئك السباقين الرواد الذي آمنوا بلحظة الانعتاق من ربقة الاستعمار فعملوا على هدم أسوار الخوف ..واخترقوا الأهوال بشجاعة وإقدام ..إذ كان عضوا من الكوكبة المفجرة للثورة المباركة..والدفع بها إلى أحضان شعب يتوق إلى الحرية ، وانبلاج الفجر الجديد في جزائر مستقلة أبية .. والحمد لله أن تحقق ذلك الطموح الوطني العظيم بتضحيات الشهداء والمجاهدين..فقرت به عين فقيدنا وإخوانه المجاهدين ، وعاش كريما ، تحفه أينما حل وارتحل آي التقدير والاحترام ..

وها نحن نودعه بألم الفاقدين لمجاهد كبير..وحزن وحسرة المشيعين لرفيق عزيز..وإنها لمؤلمة لحظة الوداع هذه ،وما يخفف منها إلا الايمان والصبر .فليشملكم الله عز وجل بهما..ولتعمر النفوس بالاحتساب والثبات..وإنا-إن شاء الله – لمن الصابرين المحتسبين في هذا الموقف المهيب ، فتقبلوا-أخواتي ، إخواني – أخلص التعازي وأصدق مشاعر التعاطف و المواساة .. تغمد الله الفقيد برحمته الواسعة وألحقه في جنة الخلد بالشهداء والأبرار ومن تبعهم من المجاهدين الأخيار.. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

عبد القادر بن صالح

بمناسبة إحياء الذكرى 60 لإندلاع ثورة التحرير المجيدة، يتقدم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة أصالة عن نفسه وباسم أعضاء مجلس الأمة بأخلص التهاني إلى الشعب الجزائري، وهو يحيي هذه الذكرى الوطنية الخالدة، والتي ستظل - أبدا - نبراسا يضيء لبلدنا العزيز مستقبل التمكين للدولة الوطنية والتي ضحى من أجلها جيل نوفمبر، ويسير على نهجهم اليوم بنات وأبناء الجزائر و فاءا لرسالة الشهداء.